S/2022/836

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
8 November 2022
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

يشرفني أن أحيل طي هذه الرسالة، وفقا للفقرة 3 من قرار مجلس الأمن 2651 (2022)، التقرير التاسع عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) كريستيان **ريتشر**
المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق

291122 251122 22-25166 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير التاسع للمستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

موجز

يقدَّم التقرير التاسع عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عملا بقرار مجلس الأمن 2651 (2022).

واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بإحراز تقدم في التحقيقات التي يجريها الفريق في الجرائم الدولية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم داعش) ضد جميع فئات المجتمع. وأجرت التحقيقات وحدات تحقيق تابعة للفريق تتخذ من بغداد ودهوك وأربيل مقارًّ لها.

وفي إطار إعطاء الأولوية لقدرات بناء قاعدة الأدلة، التي تركز على فرادى الجناة، عمل الفريق بالتعاون مع السلطات العراقية، بما في ذلك الكيانات الكردية، فضلا عن الدول الأعضاء الأخرى التي تشارك في التحقيقات والملاحقات القضائية للجناة من أفراد تنظيم داعش لضلوعهم في ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد الفريق على ما حققه من قيمة مضافة من خلال تعاونه مع الدول الأعضاء على الصعيد الدولي للوصول إلى الفئات المتضررة. وقد طلب ما مجموعه 16 دولة من الدول الأعضاء مساعدة الفريق فيما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات القضائية الجارية.

وواصل الفريق الاستفادة من التعاون البناء مع السلطات القضائية العراقية وكذلك الكيانات الدولية، بما فيها كيانات الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، تم اكتساب معرفة أعمق بمسارات التحقيق المتعلقة بالجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ضد المسيحيين، فضلا عن استحداث الأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامها.

وقام الفريق، تمشيا مع نهجه العالمي في معالجة شواغل جميع فئات المجتمع والأقليات العراقية التي تأثرت بتدمير تنظيم داعش للمواقع الثقافية والدينية، بجمع أدلة إضافية بشأن المواقع التي سبق تحديدها ووسع نطاق أنشطة التحقيق التي يقوم بها في هذا المجال المواضيعي.

ومن خلال المشاركة والتعاون القويين مع دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية التابعة لمؤسسة الشهداء ودائرة الطب العدلي التابعة لوزارة الصحة، فضلا عن المساعدة الميدانية المقدمة من السلطات الكردية، واصل الفريق دعمه لفتح المقابر الجماعية التي تشكل مسرح الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق، بما يتماشى مع خريطة الطريق المتعلقة بترتيب أنشطة التحقيق بشأن المقابر الجماعية في عام 2022 حسب الأولوية وتنفيذها.

وقد وصل الفريق الآن، مدفوعا بالدينامية المتطورة لولايته، إلى المرحلة التالية من مراحل مساءلة الجناة التابعين لداعش. وسيركز في الوقت الراهن على تكريس جهوده لتعزيز إجراء محاكمات استنادا إلى أدلة ومساءلة تنظيم داعش على نطاق واسع.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 4

ثانيا – حالة التحقيقات 5

ألف – التقدم المحرز على صعيد أولويات التحقيق 5

باء – الوحدات المواضيعية المتخصصة: تعميم الاستعانة بالخبرة الفنية في معالجة الجوانب الرئيسية للتحقيقات 13

جيم – تشكيل فريق التحقيق والتسهيلات المتوافرة له 15

ثالثا – أنشطة التحقيق: جمع مواد الإثبات وتخزينها 16

ألف – جمع الأدلة المستندية والرقمية والمستمدة من شهادات الشهود 16

باء – فتح المقابر الجماعية وتسجيل مسارح الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش 17

جيم – تخزين الأدلة وتحليلها وإدارتها 20

رابعا – تحقيق المساءلة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية 20

ألف – التواصل والتعاون مع حكومة العراق، بما يشمل حكومة إقليم كردستان 20

باء – تعزيز قدرة السلطات العراقية 21

جيم – العمل في شراكة مع جميع مكوّنات المجتمع العراقي 24

خامسا – التعاون في دعم أنشطة فريق التحقيق 24

ألف – التواصل مع الدول الأعضاء وتقديم الدعم للإجراءات القضائية الوطنية الجارية 24

باء – ضمان الاتساق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة 26

جيم – التعاون مع الكيانات الأخرى 26

سادسا – التشجيع على المساءلة عالمياً 26

سابعا – التمويل والموارد 27

ثامنا – آفاق المستقبل 28

تاسعا – خاتمة 29

أولا - مقدمة

1 - هذا هو التقرير التاسع المقدم إلى مجلس الأمن عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

2 - وجرى الاضطلاع بعمل فريق التحقيق وفقا لقرار مجلس الأمن 2379 (2017) والاختصاصات المحددة لأنشطة الفريق في العراق (S/2018/118، المرفق)، بالصيغة التي أقرها مجلس الأمن في 13 شباط/فبراير 2018. ولدعم تنفيذ الولاية، وتمشيا مع الفقرة 3 من القرار 2379 (2017)، عمل المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق عن كثب مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك مجموعات الناجين والسلطات الوطنية والجهات الفاعلة الدينية والمنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز المساءلة، في العراق وعلى الصعيد العالمي على السواء، عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش. ولا يزال التعاون مع الناجين في صميم العمل الذي يقوم به الفريق لضمان الاعتراف الكامل بمصالحهم في تحقيق مساءلة هذا التنظيم.

3 - وكان التركيز المتزايد على الانتقال من التحقيق إلى بناء قاعدة الأدلة معلما محدِّدا لعمل الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نجح الفريق في تنظيم دورة تدريبية مدتها أسبوع لفائدة 20 من قضاة التحقيق في جميع أنحاء العراق بشأن القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. ونُظمت هذه الدورة التدريبية، التي استندت إلى وحدات تدريبية قدمها الفريق في العام الماضي، في نورمبرغ، بألمانيا، وتم تنفيذها بالشراكة مع الأكاديمية الدولية لمبادئ نورمبرغ. كما نظم الفريق دورة تدريبية تجريبية في تشرين الأول/أكتوبر لـ 11 من قضاة التحقيق والمدعين العامين من إقليم كردستان ركزت على بناء قاعدة أدلة ملموسة. وتركز هذه الدورة التدريبية التي تستمر أسبوعا واحدا، ويجري تنظيمها في أربيل، على حوادث ارتكبها جناة مزعومون تابعون لداعش في الخارج، وتساعد المشاركين على تطبيق تدريبهم النظري لبناء قواعد الأدلة في قضايا حقيقية تتعلق بجرائم دولية. وتكمل هذه المنهجية التدريب الجاري بالفعل لفرادى قضاة التحقيق في العراق بشأن حالات مشابهة.

4 - وواصل الفريق إيجاد سبل لمواصلة إطلاع العراق على ما لديه من معلومات تمشيا مع اختصاصاته. وفي هذا الصدد، تم التركيز على إبرام مذكرة تفاهم بين الفريق وحكومة العراق، وتحديدا مستشارية الأمن القومي، من شأنها أن تمكن الفريق من تقديم ما لديه من معلومات لدعم العراق في إعداده لحزم طلبات إدراج أشخاص في قوائم جزاءات مجلس الأمن. وقد صاغ المذكرة الجانبان معاً وهي حاليا في انتظار الموافقة النهائية عليها من مجلس الوزراء. وإلى حين صدور هذه الموافقة، عقد الفريق سلسلة من الاجتماعات وحلقة عمل لزيادة تعريف الخبراء العراقيين المعنيين بإجراءات الإدراج في قائمة الجزاءات وتطبيق الجزاءات. وواصل الفريق أيضا الاستفادة من منهجية قائمة بالفعل تم بموجبها إطلاع قضاة تحقيق مختارين على معلومات بحوزة الفريق تتعلق بتمويل تنظيم داعش.

5 - وفي حين أن بناء قاعدة الأدلة وتوفير المعلومات يمثلان مرحلة جديدة من العمل التنفيذي للفريق، فقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا بإحراز تقدم عبر جميع مسارات التحقيق. وقد تحققت نتائج رئيسية، بما في ذلك الانتهاء من إعداد تقييم أولي للقضايا يركز على الجرائم المرتكبة ضد المسيحيين في العراق وإعداد تقييم أكثر تقدما للقضايا المتعلقة بقيام تنظيم داعش باستحداث أسلحة كيميائية واستخدامها في العراق. وركز الفريق أيضا على جمع أدلة رئيسية بشأن تدمير تنظيم داعش في العراق للتراث الثقافي وبشأن

قيادة التنظيم وهيكله الهرمي في الموصل وتلعفر، والجرائم التي ارتكبها ضد فئات أخرى في سنجار وحولها. ويتوقع الفريق إنجاز تقييمات للقضايا فيما يتعلق بهذه المواضيع في الأشهر القليلة المقبلة. وعلاوة على ذلك، تحولت أولويات التحقيق المبدئية للفريق من التركيز على الجرائم المرتكبة ضد الأيزيديين، وضد الطلاب والأفراد العسكريين من أكاديمية تكريت الجوية، وضد نزلاء سجن بادوش، نحو تحديد هوية الجناة الذين يتحملون القسط الأوفر من المسؤولية عن هذه الجرائم.

6 - واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير توفير الدعم لجميع مسارات التحقيق من خلال الأنشطة الميدانية الرئيسية التي تركز على الأدلة، من قبيل رقمنة وأرشفة الأدلة الخاصة بتنظيم داعش وفتح المقابر الجماعية، وإن اقترن ذلك بزيادة التركيز على المسارات التي لم يتم فيها الانتهاء بعد من التحقيقات الهيكلية. وأدى خفض الوقت المنفق في تجهيز الأدلة، الذي أبلغ عنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، إلى زيادة سريعة في كمية الأدلة التي بحوزة الفريق.

7 - وتمكن الفريق من تنفيذ ولايته بفعالية بفضل الدعم الثابت المقدم من حكومة العراق والجهاز القضائي العراقي وسلطات حكومة إقليم كردستان. وتمثل العديد من المبادرات الجارية، ولا سيما فيما يتعلق ببناء قاعدة الأدلة وتبادل المعلومات، جهودا تعاونية عززت هذه الشراكة. كما يقدر الفريق التبرعات التي لا تزال ترد من الدول الأعضاء، فضلا عن مشاركة الفئات المتضررة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والشركاء الدوليين، مما سمح للفريق بالمضي قدما في جمع الأدلة والقيام بأعمال التحقيق.

ثانيا - حالة التحقيقات

ألف - التقدم المحرز على صعيد أولويات التحقيق

8 - واصل الفريق المضي قدما في تحقيقاته في الجرائم الدولية التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق. واحتفظت وحدات التحقيق الست الميدانية المكرسة ووحدتا تحقيق مواضيعيتان في بغداد ودهوك وأربيل، بقدرتها على إجراء تحقيقات فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد جميع الفئات، مما زاد من تعزيز قاعدة الأدلة التي يجري الآن الاستفادة منها لدعم التحقيقات والملاحقات القضائية على الصعيد الوطني.

9 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعد تقرير آخر لتقييم القضايا المتعلقة بالجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ضد المسيحيين في العراق. ويستند التقرير إلى تقييمات القضايا الخمس التي تم الانتهاء منها خلال الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، والتي تتناول الجرائم المرتكبة ضد الأيزيديين في سنجار ابتداء من آب/أغسطس 2014؛ والقتل الجماعي للطلاب العسكريين والأفراد العسكريين في أكاديمية تكريت الجوية في حزيران/يونيه 2014؛ والجرائم التي ارتكبها التنظيم في سجن بادوش وحوله بالقرب من الموصل في حزيران/يونيه 2014؛ وشبكة الراوي وتسهيل تمويل داعش؛ واستحداث التنظيم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامها في العراق. ويتوقع الفريق أن تكتمل في الأشهر القليلة المقبلة تقارير تقييم القضايا المتعلقة بتدمير تنظيم داعش للتراث الثقافي في العراق، وقيادة التنظيم وهيكله الهرمي في الموصل وتلعفر، والجرائم التي ارتكبها ضد طوائف أخرى في سنجار والمنطقة المحيطة بها.

10 - وما زال التعاون البناء الذي تم تطويره مع مجلس القضاء الأعلى في العراق، وعلى وجه التحديد رئيس القضاة ورئيس مجلس القضاء الأعلى، حاسم الأهمية في دعم أنشطة التحقيق التي يضطلع بها الفريق. وقام قضاة تحقيق ومحققون من محاكم في جميع أنحاء العراق بأدوار حاسمة ولذلك فهم يستحقون

التقدير. وظلت مساهماتهم تشكل جزءا لا يتجزأ من التقدم المحرز على صعيد التحقيقات والإنجازات التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

11 - وقد كان من دواعي تقدير الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير تلقيه دعما من خارج الميزانية من ألمانيا والدانمرك وفرنسا والهند وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للنهوض بالعديد من أولويات التحقيق والأولويات المواضيعية.

الجرائم المرتكبة ضد المسيحيين

12 - أُحرز تقدم كبير في إجراء تقييم للقضايا في التحقيق المتعلق بالجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ضد المسيحيين في العراق. ووسع الفريق إلى حد كبير قاعدة الأدلة التي يملكها من خلال جمع واستعراض الأدلة الرقمية والمستندية، وكذلك من خلال إجراء مقابلات وجها لوجه مع الشهود وفرزهم وإيفاد بعثات ميدانية إلى عدة مواقع ذات أولوية، هي الحمدانية وبرطلة وكرمليس والموصل. وعززت الأدلة التي جمعت حتى الآن النتائج الأولية التي تفيد بأن تنظيم داعش ارتكب أعمالا تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ضد المسيحيين في العراق، بما في ذلك - دون حصر - النقل القسري والاضطهاد والنهب والعنف الجنسي والاسترقاق، وغير ذلك من الأعمال اللاإنسانية مثل الإكراه على اعتناق دين آخر والتدمير المتعمد للتراث الثقافي.

13 - وقد مكنت البعثات الميدانية التي أوفدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الفريق من التواصل مع الفئات والزعماء الدينيين المحليين. وعزز ذلك التواصلَ والتعاون مع الأفراد الذين يحظون بتقدير كبير داخل الأوساط المسيحية، مما أتاح إمكانية الوصول إلى مجموعات أكبر من الضحايا والشهود المحتملين والتحقق من الأدلة الجديدة والمتاحة. وقد أكدت شهادات الشهود التي جمعت أن تنظيم داعش ارتكب أعمالا إجرامية من قبيل الاستيلاء على الممتلكات والنهب وتدمير التراث الثقافي. كما سمحت الأدلة للفريق بالتحقيق في مواضيع ذات حساسية اجتماعية مثل ارتكاب عنف جنسي واسترقاق لأفراد من المسيحيين فضلا عن الإكراه على اعتناق دين آخر. وواصل الفريق تعزيز علاقته مع المحاورين الدوليين والمحليين الذين شاركوا منذ وقت مبكر في توثيق الأحداث التي مر بها المسيحيون في ظل احتلال تنظيم داعش وفي جمع شهادات الشهود والأدلة المستندية والرقمية بشأن تدمير التراث الثقافي المسيحي. ووفرت مواد الإثبات، مثل المجلات الدعائية والمنشورات والخطب العامة والفتاوى وكذلك التوجيهات الداخلية، دلائل إضافية على نية التنظيم استهداف المسيحيين ومواقعهم الدينية وممتلكاتهم.

14 - وبالإضافة إلى ذلك، حدد الفريق قادة تنظيم داعش والأعضاء البارزين فيه الذين شاركوا في الهجوم على البلدات الثلاث ذات الأغلبية المسيحية الواقعة في سهل نينوى - الحمدانية وكرمليس وبرطلة - والاستيلاء عليها في تموز/يوليه وآب/أغسطس 2014. وتمكن الفريق من تحديد هويات قادة التنظيم في سهل نينوى وتأكيد ضلوعهم في ارتكاب جرائم ضد المسيحيين، وذلك عن طريق وثائق تنظيم داعش والأقراص الصلبة التي جمعت أثناء المقابلات مع الشهود و/أو ضبطت أثناء تحرير المدن الثلاث. كما تم تأكيد هويات أعضاء داعش هؤلاء من خلال تحليل ملفات القضايا التي قدمها الجهاز القضائي العراقي. وفي الآونة الأخيرة، أكدت شهادات الشهود كذلك هوية قادة داعش في الحمدانية وبرطلة الذين سهلوا اختطاف ضحايا مسيحيين ونقلهم إلى الموصل. ويشير التحليل الأولي إلى أن معظم أعضاء داعش المسؤولين عن الهجمات التي شنت في سهل نينوى جاؤوا أصلا من شرق الموصل والقرى المحيطة به، وجاء عدد من

المقاتلين الأجانب من آسيا الوسطى وأوروبا. وسيواصل الفريق التركيز على تحديد هوية الأشخاص مثار الاهتمام الضالعين بصورة مباشرة في ارتكاب هذه الجرائم الدولية.

15 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ الفريق أيضا توسيعَ نطاق تحقيقاته وجمعَه للأدلة بشأن الجرائم المرتكبة ضد المسيحيين في مدينة الموصل، عقب استيلاء تنظيم داعش عليها في حزيران/يونيه 2014. وحددت هوية عدة ضحايا وتم إجراء مقابلات معهم. وتشير الأدلة إلى أن المسيحيين في الموصل تعرضوا للإكراه على اعتناق دين آخر، وللعنف الجنسي والجنساني، والقتل، ومصادرة الممتلكات والأشياء الثمينة والنهب، فضلا عن تدمير المواقع الدينية والثقافية. وسيواصل الفريق التركيز على أحياء معينة في الموصل عاش فيها عدد من قادة داعش وسيركز على الضحايا المسيحيين الذين اختطفوا في الحمدانية وبرطلة ونقلوا إلى الموصل لاحقاً.

استحداث تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامه لها

16 - أسفرت التحقيقات بشأن استحداث تنظيم داعش واستخدامه للأسلحة الكيميائية والبيولوجية عن استخلاص المزيد من الرؤى العميقة، مما وفر الدعم لإعداد تقييم موضوعي للقضايا. وحضر الفريق إلى مواقع الحوادث، والتقى بالفئات المتضررة والسلطات العراقية، واحتفظ بكميات كبيرة من شهادات الشهود والأدلة الرقمية والمستندية. وكانت مسارات التحقيق الرئيسية خلال هذه الفترة تخص الأدلةَ التي تثبت اتخاذ داعش ترتيبات مالية ولوجستية وترتيبات تتعلق بالمشتريات والروابط مع عناصر القيادة؛ وزيادةَ فهم المواقع التي يشتبه في أنها شهدت أنشطة لتصنيع الأسلحة وإنتاجها واستخدامها في جميع أنحاء العراق؛ ومزيداً من التبصر بالمواد التي يصنعها تنظيم داعش ونظم الإيصال المستخدمة؛ وتحليلَ العواقب الأطول أمدا التي لحقت بضحايا الهجمات؛ وتحديدَ المحفوظات والوثائق المتزامنة والوصول إليها من قبل الجهات الفاعلة في الميدان خلال الفترات المعنية.

17 - وفيما يتعلق بالهجوم على تازة خورماتو في 8 آذار/مارس 2016 على وجه التحديد، زاد الفريق من الجهود التي يبذلها لاكتشاف الأسلحة الكيميائية المحتملة التي صنعها تنظيم داعش ونظم إيصالها المستخدمة في الهجوم. وبذلت جهود للعثور على خبراء تقنيين لتقديم رؤى وتحليلات متخصصة بشأن الذخائر والمخلفات والمواد التي جمعت بالقرب من تازة خورماتو. وعلى نطاق أوسع، حدد الفريق كمية كبيرة من الأدلة المستمدة من ساحات القتال الموجودة في حوزته، بما في ذلك سجلات كشوف مرتبات تنظيم داعش ومراسلاته، وكذلك أدلة مستمدة من ملفات القضايا تفيد في الربط بين أنشطة كبار الشخصيات مثار الاهتمام، ونطاق سلطتهم المحتمل، ليستخلص بذلك جداول زمنية جديدة لأنشطتهم ذات الصلة. وتم فحص أدلة متعلقة بدفع تعويضات الاستشهاد لأسر أعضاء التنظيم الذين قتلوا أثناء نشرهم للأسلحة الكيميائية، وسجلات تتعلق بالتدريب الذي كان يوفره تنظيم داعش لكبار العملاء على استخدام المواد الكيميائية كأسلحة، بما في ذلك أجهزة نثر المواد الكيميائية. وتشير الأدلة إلى أن تنظيم داعش قام بتصنيع وإنتاج صواريخ ومدافع هاون كيميائية، وذخائر كيميائية للقنابل الصاروخية، ورؤوس حربية كيميائية، وأجهزة متفجرة كيميائية يدوية الصنع. وعلاوة على ذلك، شمل برنامج التنظيم استحداث طائفة من العوامل الكيميائية/البيولوجية، واختبارها وتحويلها إلى أسلحة ونشرها بما في ذلك فوسفيد الألومنيوم، والكلور، والمَطْثيَّة الوشيقية (بوتولينوم الكلوستريديوم)، والسيانيد، والنيكوتين، والريسين، وكبريتات الثاليوم. ويواصل الفريق تقييم الأدلة على استخدام العوامل الكيميائية/البيولوجية.

18 - وواصل الفريق عمله المركز وتعاونه مع السلطات القضائية العراقية، التي أمدت الفريق بسجلات محاكم وملفات قضايا. وقد أتاحت الخبرة الفنية التي وفرها الجهاز القضائي العراقي استخلاص رؤى ثاقبة قيمة بشأن الأنشطة المحلية ووجود وحدات عسكرية محددة تابعة لداعش ونشاطها في المناطق ذات الصلة بالهجمات بالأسلحة الكيميائية. وتعاون الفريق أيضا مع كيانات دولية، بما في ذلك أجزاء أخرى من الأمم المتحدة، على جمع وتحليل الأدلة المحتملة على وجود مخلفات الأسلحة الكيميائية في العراق. ومن المرجح أن يسهم تعاون الفريق مع الخبراء الطبيين فيما يتعلق بالأدلة في زيادة المساهمة في الفهم العالمي للآثار الطويلة الأجل للتعرض لعوامل الحرب الكيميائية، وتحديدا المضاعفات الصحية المستمرة بين سكان تازة خورماتو، والتي تشمل أمراضا مزمنة وسرطانات ومضاعفات ذات صلة بالصحة الإنجابية.

19 - ويواصل الفريق من الآن فصاعدا تجميع وتحليل البيانات المحددة حديثا الموجودة بحوزته، ولا سيما سجلات داعش المتعلقة بساحات المعارك. وسيسعى الفريق أيضا إلى الحصول على تحليل الخبراء وآرائهم فيما يتعلق بمسائل وأدلة محددة، بالإضافة إلى إعداد تحليل قانوني مفصل للصلات بالأشخاص مثار الاهتمام، والأشكال المحددة للإجرام والمسؤولية المرتبطة بالجرائم الأساسية المحتملة بموجب القانون الدولي.

تدمير التراث الثقافي والديني

20 - وسع الفريق نطاق تحقيقاته في تدمير تنظيم داعش لمواقع ثقافية ودينية لمختلف الفئات والأقليات في العراق. وانطلاقا من إدراك الفريق أن جميع فئات المجتمع العراقي قد تضررت، اعتمد نهجا شاملا، وركز على عدة مناطق في محافظة نينوى من خلال إطار شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

21 - وأدت أنشطة التحقيق التي أجريت في سهل نينوى والموصل إلى إجراء جرد أولي لأكثر من 150 موقعا من مواقع الكاكائيين والشبك والتركمان الشيعة يشتبه في أن يكون تنظيم داعش قد دمرها، إلى جانب عمليات التشريد القسري والإخفاء القسري لأفراد من تلك الفئات وقتلهم في بعض الأحيان. وفي الوقت الحالي، تم إعطاء الأولوية في التحقيقات المقبلة لـ 24 من مواقع التركمان الشيعة و 58 موقعا للشبك و 16 موقعا للكاكائيين في جميع أنحاء شرق نينوى. وحدد الفريق أيضا العديد من المواقع الأيزيدية واختار 63 موقعا للتحليل والتحقيق الأوليين، بما في ذلك معبد الشيخ حسن ومعبد الشيخ مند. وعلاوة على ذلك، سجل الفريق أكثر من 90 كنيسة مسيحية في جميع أنحاء سهل نينوى يحتمل أن تكون قد تضررت أو دمرت من قبل تنظيم داعش خلال التشريد الجماعي للمسيحيين. وتم جمع شهادات لشهود عيان عن تدمير داعش لعدد من المواقع المسيحية، بما في ذلك تدمير كنيسة الطاهرة وكنيسة مار جرجس في الحمدانية، وكنيسة/دير القديسة بربارة في كرمليس، وكنيسة مار شموني في برطلة، ودير مار بهنام ومارت سارة في خضر إلياس، وكنيسة الطاهرة وكنيسة الساعة في الموصل. وحدد الفريق أيضا دور عبادة ومواقع تراثية في تكريت، مثل الضريح السني المعروف باسم جامع الأربعين شهيدا، ألحق بها تنظيم داعش أضرارا جسيمة أو دمرها. وخلال هذه المرحلة الأولى من التحقيق، أعطى الفريق الأولوية أيضا لمواقع مبدئية في تلعفر والمنطقة المحيطة بها، مما أدى إلى تحديد مواقع إضافية عديدة بالقرب من المدينة لم يبلغ عنها في الادعاءات السابقة. وأخيرا، أجرى الفريق عمليات بحث مخصصة بشأن تدمير مرقد النبي يونس ومتحف الموصل.

22 - ومن خلال أعمال التحقيق الميدانية، تمكن الفريق من جمع أدلة إضافية بشأن مواقع سبق تحديدها ووسع نطاق أنشطته لتشمل مواقع جرى تحديدها حديثا. وتم جمع شهادات شهود، بما في ذلك شهادات

القائمين على رعاية المواقع، إلى جانب سجلات جهات فاعلة محلية ودولية، فضلا عن أشرطة فيديو لهجمات محددة بثها تنظيم داعش. كما تم تحديد وتأمين مواد إثبات مثل الكتيبات الدعائية التي تتضمن إعلان النية والتوجيهات الداخلية الصادرة عن قيادة التنظيم. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت طلبات للحصول على صور ساتلية، مشفوعة بأدلة ومواد إثباتية قدمتها جهات معنية وطنية، بما في ذلك السلطات العراقية الرئيسية، ومنظمات المجتمع المدني، والشخصيات الدينية، وحراس المواقع والقائمون على رعايتها، وجهات فاعلة على الصعيد الدولي. وأُجري تحليل متعمق للأنماط الزمانية والمكانية لهجمات شنها تنظيم داعش ضد التراث الثقافي والديني، وذلك من واقع الهجمات التي أبلغ عن شنها ضد أفراد الفئات أنفسهم، وارتفاع أعداد الأشخاص المبلغ عن فقدانهم وأولئك الذين يفترض أنهم قتلوا على يد تنظيم داعش. وأدى استنهاض المجتمعات المحلية على نطاق أوسع واستطلاع آراء الشهود إلى زيادة مسارات التحقيق، وسيظل تحديد شهود عيان إضافيين والوصول إليهم محط تركيز الفترة المقبلة.

23 - وتبين الأدلة التي تم الحصول عليها حتى الآن أن تنظيم داعش إما أنه دمر عمدا مواقع دينية وثقافية أو استولى عليها واحتلها، لأغراض عسكرية في بعض الأحيان، مما أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بها أو تدميرها. وفي حين أن الدوافع والأساليب التي اعتمدها التنظيم لا تزال قيد الاستعراض، فقد تم فيما يبدو استخدام متفجرات ومعدات ثقيلة لتدمير العديد من المواقع. ومع أنه جرى تحديد هوية بعض أعضاء التنظيم المسؤولين عن تلك الأعمال الإجرامية، فإن الفريق سيعزز جهوده وسيصدر تقريرا عن تقييم الحالات في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

الجرائم المرتكبة ضد الأيزيديين

24 - واصل الفريق جمع الأدلة فيما يتعلق بالهجمات التي ارتكبها تنظيم داعش ضد الأيزيديين في سنجار وقام بتحديث موجز القضايا فيما يتعلق بهذه الجرائم. وبالإضافة إلى ذلك، تجرى حاليا مراجعة وتحليل معمقان للأدلة التي تم جمعها فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد فئات أخرى في سنجار وحولها. ويجري التركيز بشكل خاص على أولئك الذين تم استهدافهم بسبب عملهم السابق مع الشرطة العراقية أو الجيش أو أي هيئة حكومية أخرى - ومعظمهم من المسلمين السُنة. ومن المفترض أن يتم الانتهاء من إجراء تقييم منفصل للقضايا المتعلقة بتلك الجرائم خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

25 - وفيما يتعلق بتحقيقات الفريق في الجرائم المرتكبة في سنجار وحولها، فقد واصل تحديث وتوسيع قائمته للجناة الذين حُددت هويتهم، والتي تضم حاليا 181 2 فردا، بمن فيهم 156 مقاتلا أجنبيا. وأُعدت ملفات معمقة للقضايا فيما يتعلق بما عدده 30 شخصا رئيسيا من الأشخاص مثار الاهتمام. وزاد الفريق من تطوير فهمه لشبكة الجناة في تنظيم داعش المسؤولين عن هجوم سنجار وما تلاه من عمليات قتل واسترقاق وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد السكان الأيزيديين في سنجار. وفي إطار إعطاء الأولوية للقدرات المتعلقة ببناء قاعدة الأدلة، التي تركز على فرادى الجناة، عمل الفريق بالتعاون مع السلطات العراقية، بما في ذلك الكيانات الكردية، فضلا عن الدول الأعضاء التي تقوم بإجراء تحقيقات وملاحقات قضائية لجناة من أفراد تنظيم داعش بسبب ضلوعهم في ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية و/أو إبادة جماعية.

26 - وعلاوة على ذلك، واصل الفريق تحقيقاته في الجرائم المرتكبة ضد الأيزيديين في كوجو وصولاغ وقني والمنطقة الشمالية من سنجار في حردان. ووفرت الأدلة الجنائية الإضافية التي جمعت في أعقاب فتح المقابر الجماعية في هذه المواقع الأربعة خيوط تحقيق إضافيةً، يجري تتبعها حاليا. وعلى وجه الخصوص،

أحرز الفريق تقدما كبيرا في تقييم عمليات القتل التي وقعت في حردان وقني وجمع شـــهادات شـــهود تلقي الضـــوء على الأحداث، بما في ذلك بخصـــوص الضـــحايا والناجين والجناة المحتملين. ويعرب الفريق عن امتنانه للمنظمات غير الحكومية التي أطلعته على أقوال شـهود ومعلومات متعلقة بالجرائم. واسـتمر أيضـا تحديد الحمض النووي لهؤلاء الضـحايا. ومن المتوقع أن تقام في الفترة المشـمولة بالتقرير المقبل مراسمُ ثالثة لإعادة الرفات الذي حددت هوية أصحابه.

27 - ووسع الفريق أيضا مسارات تحقيقه في الجرائم المرتكبة ضد السكان الأيزيديين في تلعفر وحولها. وبدأ تحليلا شـــاملا لقيادة تنظيم داعش وهيكله الهرمي في تلعفر، مما يشـــكل اعترافاً بأن قاعدة داعش في تلعفر لعبت دورا محوريا في ارتكاب العديد من الأعمال الإجرامية ضد الأيزيديين. وتشمل هذه الأعمال قتل رجال أيزيديين في بئر علو عنتر، شـمال تلعفر؛ وتنظيم الاسـتعباد الجنسـي للنسـاء والفتيات الأيزيديات؛ وتدريب الصِـبية والمراهقين الأيزيديين على اسـتخدام الأسـلحة؛ وقيادة الهجوم على سـنجار وعمليات القتل اللاحقة للأيزيديين الذين حاولوا الفرار ابتداء من 3 آب/أغسطس 2014 فصاعدا. وستجري أعمال الحفر في حفرة ببئر علو عنتر في الفترة المشـمولة بالتقرير المقبل، ومن المتوقع أن تسـفر عن توفير أدلة جنائية قيمة تتعلق بالجرائم. ومن المتوقع أن يتم انتشـال رفات عدد من الرجال الأيزيديين يتراوح بين 400 و 500 رجل، قيل إنهم قتلوا هناك في 26 نيسـان/أبريل 2015 أو نحو ذلك. ولتحديد المسـؤولين من قادة تنظيم داعش في تلعفر، واصـل الفريق تحديد عدة شـهود رئيسـيين ومصـادر رئيسـية لإجراء اسـتعراض كامل لمواد الإثبات المتاحة. وأنشئت فرقة عمل مخصصـة للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد عدد من الفئات في بئر علو عنتر وتلعفر وحولهما. ويجري إعداد تقييم للقضـايا يعكس الأدلة المتصـلة بهذه الجرائم، ويشـمل الجناة الرئيسـيين الضالعين في ارتكابها من تنظيم داعش، ومن المفترض أن يكتمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

الجرائم المرتكبة ضد السُنة

28 - توسع الفريق في تحقيقاته بشأن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ضد السكان السُنة في الأنبار. وأحرز تقدم ملحوظ في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضـد أفراد عشـائر البونمر، ولا سـيما إعدام المئات من أفراد هذه العشـائر خلال أحداث منفصـلة في حديثة والرمادي وبحيرة الثرثار والمناطق المحيطة بها في الفترة بين عامي 2014 و 2016. وجمع الفريق أدلة إضـــافية فيما يتعلق بعدة حوادث، بما في ذلك ملابســـات الجرائم وهويـة أعضـــاء تنظيم داعش المســـؤولين عن ارتكـابهـا. وركز الفريق على حـادثتين على وجـه الخصـوص، هما إعدام 15 فردا من أفراد عشـائر البو نمر في صـحراء الثرثار قبل 20 تشرين الأول/أكتوبر 2014، وإعدام ما يقرب من 46 فردا من أفراد هذه العشـائر في حي البكر في هيت في 28 تشـرين الأول/ أكتوبر 2014.

29 - وخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، تم الحصـــول على أدلة جديدة من خلال إجراء المقابلات مع الضحايا والشهود وفرزهم، مما وفر معلومات قيمة بشأن الطريقة التي عومل بها السكان السنة في ظل حكم تنظيم داعش، فضـــلا عن أعمال إجرامية محددة ارتكبت في محافظة الأنبار. وشـــمل ذلك عمليات الإعدام على الملأ والتعذيب والمعاملة القاسـية واللاإنسـانية والمهينة والتدمير الواسـع النطاق للممتلكات، بما في ذلك التراث الثقافي. وأدى المزيد من التعاون مع المجتمع المدني وممثلي الفئة المتضـررة من السـكان إلى تحديد ضـحايا وشـهود إضـافيين. وعزز الفريق أيضـا تعاونه مع السـلطات القضـائية، التي قدمت معلومات وأدلة رئيسـية جديدة. وبالإضـافة إلى ذلك، تم جمع وتحليل أدلة رقمية ومسـتندية، مثل الفتاوى والمواد الإعلامية،

مما وفر فهما أفضل لاستهداف تنظيم داعش المتعمد لمن عارض أيديولوجيته من أفراد وفئات سكانية في الأنبار. وأتاح تحليل شامل لهياكل قيادة تنظيم داعش القائمة في ذلك الوقت للفريق التحقق من المعلومات المتعلقة بعدة أعضاء من التنظيم مسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد السُنة في هذه المنطقة، فضلا عن تحديد هوية المزيد من المشتبه فيهم. وواصل الفريق أيضا التعاون مع الفئات المتضررة والسلطات المحلية لدعم تحديد المقابر الجماعية وفتحها في محافظة الأنبار. وأحيط الفريق علما بمقبرة جماعية اكتشفت مؤخرا، ويقوم حاليا بالتحقيق بشأن الموقع في محاولة لتحديد الحادث (الحوادث) المرتبطة به.

30 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، سيركز الفريق على جمع أدلة إضافية لسد فجوات التحقيق وإعداد تقرير تحقيق أولي يوجز الحوادث الرئيسية قيد التحقيق، ويتناول طبيعة الأعمال الإجرامية المرتكبة، والجناة الذين تم تحديد هويتهم. وتحقيقا لهذه الغاية، سيواصل الفريق جمع شهادات الشهود، مع إعطاء الأولوية للناجين والشهود الذين يمكنهم تقديم شهادات مباشرة عن جرائم داعش، مع ضمان مشاركة واسعة النطاق وأخذ وجهات نظر جميع أفراد الفئة المتضررة في الاعتبار، بمن فيهم النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، يعتزم الفريق تعزيز تعاونه مع الشركاء المحليين، ولا سيما السلطات القضائية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى التي وثقت جرائم تنظيم داعش في الأنبار، بهدف الحصول على مواد إثبات إضافية، بما في ذلك سجلات المحاكم ذات الصلة.

الجرائم المرتكبة في الموصل والمنطقة المحيطة بها

31 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر التحقيق في الإعدام الجماعي للمحتجزين في سجن بادوش يومي 10 و 11 حزيران/يونيه 2014، ويجري إعداد موجز مُحدَّث للقضايا فيما يتعلق بهذه الواقعة. وأجرى الفريق مقابلات مع عدد من الشهود الآخرين، منهم ناجون من الواقعة، وفرت أدلة جديدة وداعمة بشأن الظروف التي استهدف فيها أفراد تنظيم داعش حوالي 000 1 سجين معظمهم من السجناء الشيعة وأعدموهم داخل السجن وفي مواقع مختلفة أخرى. وقد حُدِّد شهود للواقعة وحُدِّدَت أماكن وجودهم من خلال إفادات السجناء في سجن بادوش التي تم الحصول عليها من السلطات القضائية العراقية، وكذلك من خلال أنشطة التحقيق التي يضطلع بها الفريق بنفسه. وبفضل أنشطة التواصل التي أعقبت فتح المقبرة الجماعية الرئيسية - التي توجد في مصرف مياه جاف في الصحراء بالقرب من سجن بادوش - استطاع الفريق أن يحدد أفرادا آخرين من أسر الضحايا ساعدت إسهاماتهم في إثبات الظروف المحيطة بالواقعة.

32 - وأكدت أدلة أخرى أن مجموعات أصغر من السجناء معظمهم من الشيعة قُتِلوا في عدة مواقع أخرى، بما يشمل بعض السجناء الذين أُعدِموا في 11 حزيران/يونيه 2014. وحدد الفريق، على وجه الخصوص، مكان واحد من الضحايا يُعتقَد أنه الناجي الوحيد مما حدث في ثاني أكبر موقع للإعدام الجماعي لسجناء سجن بادوش الشيعة، الواقع في جنوب الموصل، وقام بسؤاله. ويُعتقَد أن هذه المنطقة، التي لا تزال تشهد أنشطة تنظيم داعش العدائية، تحتوي على رفات ما يقرب من 85 سجينا من السجناء الشيعة في سجن بادوش، وكذلك رفات أفراد الشرطة والجيش الذين أعدمهم التنظيم أثناء استيلائه على الموصل.

33 - وسيواصل الفريق التركيز على تحديد الأماكن التي يوجد فيها ضحايا عمليات الإعدام الجماعي التي استهدفت سجناء معظمهم من الشيعة في سجن بادوش والشهود عليها وعلى إجراء مقابلات معهم. وسيقوم الفريق، بشكل أكثر تحديدا، بتوجيه أعمال التحقيق التي يضطلع بها في اتجاه تحديد مواقع الإعدام المتبقية

وتأكيدها. وسيسعى أيضا إلى تحديد قادة تنظيم داعش المسؤولين عن تلك الجرائم، من خلال إجراء مقابلات مع من أُدين بالفعل من أفراد التنظيم المسؤولين عن عمليات الإعدام الجماعي لسجناء سجن بادوش.

34 - وقام الفريق، بالتوازي مع ذلك، بتوسيع مسار التحقيق الذي يسلكه وواصل التحقيق مع أفراد الشرطة والجيش الذين استهدفهم تنظيم داعش أثناء احتلاله للموصل. وقد أدى فرز الشهود والضحايا وإجراء مقابلات معهم، وكذلك التعاون الجيد مع المنظمات غير الحكومية والسلطات العراقية، إلى تمكين الفريق من وضع استنتاجات أولية.

الجرائم المرتكبة في تكريت والمنطقة المحيطة بها

35 - واصل الفريق، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التحقيق في الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ضد السكان المدنيين في تكريت والعلم في عامي 2014 و 2015، وواصل كذلك جمع المزيد من الأدلة المتعلقة بالقتل الجماعي لطلاب وأفراد عسكريين غير مسلحين من أكاديمية تكريت الجوية في حزيران/يونيه 2014.

36 - وقام الفريق في حزيران/يونيه، بالتعاون مع شركة SITU Research، بنشر مقطع فيديو يعرض استنتاجاته الأولية بشأن عمليات القتل الجماعي للطلاب والأفراد العسكريين من أكاديمية تكريت الجوية. ويستند هذا الدعم الرقمي الجنائي المقدم للتحقيق إلى الموجز الذي أُعد بشأن هذه الواقعة في العام الماضي. ويواصل الفريق التحقيق بشأن هذا القتل الجماعي وبشأن صلاته بالجرائم التي ارتُكِبَت ضد السكان المدنيين في المنطقة.

37 - وتمكن الفريق، بفضل عدة روايات واردة في شهادات الشهود، من رسم صورة أوضح للحياة أثناء احتلال تنظيم داعش. فبعد أن شرع التنظيم في التقدم في اتجاه تكريت والعلم، فر من هناك المدنيون المسلمون الشيعة الذين كانت لديهم الإمكانيات اللازمة، لأنهم كانوا يدركون أن التنظيم سيستهدفهم. أما الآخرون، فلم يكن لديهم خيار سوى البقاء. وأُلقي القبض على العديد من أولئك الذين بقوا هناك، ولم يُر بعضهم أو يُسمَع عنهم مرة أخرى. وتظهر الأدلة المستمدة من شهادات الشهود أنه في الفترة ما بين حزيران/يونيه 2014 وآذار/مارس 2015، دُمِّرت منازل المدنيين، وصُودرت ممتلكاتهم، وأُجبِروا على التوبة أو إعلان الولاء لتنظيم داعش، وأُجبِروا على أن يشهدوا عمليات إعدام علنية. ولم يُسمَح للنساء بمغادرة منازلهن بمفردهن، وأُجبِر الرجال على الالتزام بقواعد صارمة في الملبس. وما إن أدرك قادة تنظيم داعش أن جزءا من السكان لن يتقبلوا أبدا أيديولوجية التنظيم ونظامه الإرهابي، أصدروا لاحقا إنذارا نهائيا يهددون فيه بقتل كل من لم يكن يعتزم الرحيل على الفور.

38 - وحدد الفريق، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وحدات تنظيم داعش وأفراده الناشطين في تكريت والعلم وجمع المزيد من الأدلة عن هيكل التنظيم في تلك المنطقة، بما يشمل أدلة عن وجود مقاتلين قاصرين في الميليشيات التي كانت تحارب في صفوف التنظيم. وسيستمر الفريق في التواصل مع السلطات الوطنية، ولا سيما السلطات القضائية، وكذلك مع المجتمعات المحلية، من أجل جمع أدلة تتعلق بالجناة الذين نفذوا الجرائم المرتكبة ضد السكان المدنيين في تكريت والعلم.

باء - الوحدات المواضيعية المتخصصة: تعميم الاستعانة بالخبرة الفنية في معالجة الجوانب الرئيسية للتحقيقات

39 - استمر الفريق في بناء قدراته في المجالات المتخصصة المتقاطعة، بحيث يكفل إجراء أنشطة التحقيق وفقا للمعايير الدولية، وذلك بالتوازي مع أعمال التحقيق الأساسية التي تضطلع بها وحدات التحقيق الميدانية التابعة له.

الجرائم الجنسية والجنسانية والمرتكبة ضد الأطفال

40 - استمر الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تكريس موارد كبيرة للتحقيق في الجرائم الجنسية والجنسانية المرتكبة ضد الطائفة الأيزيدية، بالنظر إلى حجم هذه الجرائم. وأجرى الفريق مقابلات مع عدة ناجيات من العنف الجنسي، بعضهن كن دون سن العاشرة عندما قام تنظيم داعش باسترقاقهن جنسيا. وأكدت هؤلاء الشاهدات، اللائي تلقين دعما من الاختصاصيين النفسيين التابعين للفريق، أنماط الاسترقاق الجنسي التي سبق تحديدها ووفرن أدلة إضافية على تزويج النساء والفتيات الأيزيديات قسرا. وكانت المقابلات مع الناجيات اللائي أمضين عدة سنوات في الأسر مفيدة بشكل خاص لتحديد هوية أعضاء تنظيم داعش، بمن فيهم المقاتلون الأجانب. وأُتيحَت هذه المعلومات لأطراف ثالثة تضطلع بتحقيقات خاصة بها. ويعتزم الفريق أن يجري في الأشهر المقبلة مقابلات مع الناجيات اللائي أمضين ثماني سنوات في الأسر واللائي يُتوقَّع أن يقدمن معلومات إضافية عن الأشخاص موضع الاهتمام. ويعتزم الفريق أن يجري، بالتوازي مع ذلك، أول مقابلات له مع الرجال المسنين الأيزيديين الذين تعرضوا للاسترقاق، وهي مقابلات من شأنها أن تسهم في التوسع في فهم نطاق العنف الجنساني الذي ارتكبه تنظيم داعش ضد الأيزيديين.

41 - وقد ارتكب تنظيم داعش عنفا جنسانيا وجرائم ضد الأطفال من جميع فئات المجتمع، وواصل الفريق جمع أدلة هامة مستمدة من شهادات الشهود بشأن الزيجات القسرية لفتيات من التركمان الشيعة. ويجري الفريق حاليا، بناء على الأدلة التي جُمِعَت حتى الآن، تحليلا لأنماط العنف الجنساني والجرائم المرتكبة ضد أطفال من التركمان الشيعة، وهو تحليل سيوجه أنشطة التحقيق المقبلة. وأُنجِز تحليل للاستنتاجات الوقائعية والقانونية المتعلقة بأنماط الزواج بالإكراه التي اتبعها تنظيم داعش وأُتِيح لطرف ثالث يحقق مع شخص يُشتبه في تورطه في إكراه فتاة سنية على الزواج. وقام الفريق، بالتوازي مع ذلك، بتتبع خيوط الأدلة التي وفرتها منظمات المجتمع المدني بشأن اختطاف أفراد من الشبك، من بينهم نساء وفتيات. ومن المتوقع أن تسلط هذه الخيوط الضوء على الجرائم الجنسانية التي ارتُكِبَت ضد هذه الفئة من السكان، على الرغم من التحديات التي تفرضها الحساسيات الثقافية وعدم الإبلاغ الكافي عن الجرائم المرتكبة ضد هذه الأقلية.

42 - ووسع الفريق نطاق تحقيقه بشأن استخدام تنظيم داعش للأطفال الجنود ليشمل الصِبية المنتمين إلى مختلف الطوائف. فقد حدد الفريق مصادر معلومات تتعلق بتجنيد الصبية السنة واستخدامهم، بالإضافة إلى مقابلات الشهود التي أجريت مع الصبية الأيزيديين والتركمان الشيعة. ويظهر التحليل الذي أجري حتى الآن كيف أن أيديولوجية التنظيم والمنهجية التي اتبعها في تجنيد الصبية السنة تختلفان عن الأساليب المستخدمة مع الصبية المنتمين إلى الأقليات الدينية، الذين كانوا يتعرضون للخطف والتجنيد الإلزامي. وكان الصبية السنة، في المقابل، هدفا لدعاية التنظيم وموارسات في بعض الحالات ضغوط على أسرهم ومجتمعاتهم المحلية من أجل التجنيد الطوعي لأبنائهم. وبعد أن أُجريت عملية داخلية لتحديد الثغرات في الأدلة المتوافرة بشأن استخدام الأطفال الجنود، يجري تتبع خيوط تحقيق جديدة لسد هذه الثغرات، بما يشمل

الكيفية التي تورطت بها قيادة التنظيم في تلك الجرائم. وفي حين أن جرائم التنظيم كانت غالبا ما تُحدَّد حسب نوع جنس الضحايا وسنهم، فقد وثق الفريق جرائم مرتكبة ضد الأطفال تخرج عن نطاق تجنيد الصبية وممارسة العنف الجنسي ضد الفتيات. ويشمل ذلك الحالات التي شهد فيها الأطفال ارتكاب جرائم ضد أفراد أسرهم وأثر الجرائم المرتكبة ضد فئات بأكملها من المجتمع، مثل التشريد القسري.

43 - وأحرز الفريق أيضا تقدما كبيرا في التحقيقات التي يجريها بشأن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ضد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية. فعلاوة على جمع أدلة على عمليات الإعدام العلني للرجال والصبية المتهمين بالمثلية الجنسية، جُمِعَت معلومات إضافية عن هياكل التنظيم المتورطة في هذه الجرائم، وكذلك عن أفراد التنظيم المسؤولين عن عمليات الإعدام هذه. وأُنجز، نتيجةً لذلك، تحليل أولي للجرائم التي ارتكبها التنظيم ضد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وهو يغطي أنماط الجريمة والأيديولوجية وهياكل التنظيم والأشخاص موضع الاهتمام المتورطين في هذه الجرائم. وما كان ذلك ليتسنى بدون دعم ومساعدة المنظمات غير الحكومية التي وفرت عددا من خيوط الأدلة القيمة. وسيواصل الفريق في المرحلة المقبلة العمل عن كثب مع المجتمع المدني من أجل إحراز المزيد من التقدم في هذا التحقيق.

تمويل جرائم تنظيم داعش

44 - توسع الفريق توسعا كبيرا في قاعدة الأدلة المتعلقة بالمتورطين في شبكات منشآت الخدمات المالية التي قدمت دعما ماديا لتنظيم داعش واستفادت من حملات العنف التي قام بها. فقد أُقيمَت روابط قوية بين شبكات مقرها الموصل وبغداد وشبكات إقليمية أكبر حجما في جميع أنحاء الشرق الأوسط ومنطقة الخليج. وتظهر الأدلة أن منشآت مختارة للخدمات المالية كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بأعضاء رئيسيين في تنظيم داعش وبقيادته المحلية، وأن هذه المنشآت كانت متواطئة في مخططات الابتزاز الرامية إلى انتزاع الربح من السكان المحليين وإدارة الثروة المنهوبة والمسلوبة ونقلها. وهي تبين كذلك أن هذه الشبكات كانت تعمل بموجب القواعد والأنظمة التي وضعتها الخزانة المركزية للتنظيم، أي بيت المال، وتحت إشراف التنظيم مباشرةً.

45 - وقد توافر، بالتوازي مع ذلك، فهم أكثر عمقا للكيفية التي جرى بها تمويل التنظيم بفتح مسار ثالث من مسارات التحقيق يتعلق باستيلاء داعش على النفط العراقي واستغلاله له، بداية من مصادر الإيرادات، ومرورا بالمدفوعات النهائية للأموال، ووصولا إلى وحدات التشغيل. واستنادا إلى تحقيق الفريق في أنشطة الخدمات المالية التي نُفِّذَت دعما لتنظيم داعش وفي إدارة ثروات التنظيم من خلال بيت المال، واصل الفريق تطوير قاعدة الأدلة ذات الصلة بتمويل التنظيم للجرائم الدولية التي ارتكبها في العراق. وأُقيمَت أيضا روابط بين مختلف التحقيقات، ولا سيما عائدات التنظيم النفطية وشبكة منشآت الخدمات المالية التي حُدِّدَت سابقا.

46 - وركز الفريق على جمع شهادات شهود من أولئك الذين لديهم معرفة مباشرة بأنشطة تمويل تنظيم داعش. وكشف الفريق عن نطاق استغلال التنظيم لأسواق العملات واستخدام البنية التحتية للبطاقات ذات القيمة المخزنة أو البطاقات المدفوعة القيمة مسبقا من أجل نقل الأموال من الموصل وإليها، وعن تفاصيل تتعلق بسيطرة التنظيم على جميع جوانب الاقتصاد أثناء احتلاله للإقليم. وأظهرت الأدلة أن التنظيم استولى على الاقتصادات المحلية ونهبها، واستهدف على وجه التحديد الممتلكات والثروات التي كانت تحتفظ بها الأقليات أو أولئك الذين كان يعتبرهم التنظيم كفارا. وقد كشفت الأدلة المستمدة من شهادات الشهود هوية أعضاء التنظيم المسؤولين عن نشاط تهريب النفط الذي مارسه التنظيم في القيارة، وأكدت أن التنظيم كان

يسيطر على مصفاة النفط الموجودة هناك، وأنه كان يجمع ويدير الإيرادات المتأتية من هذا الاستيلاء وهذه السيطرة. ويظهر تحليل أُجري لوثائق تنظيم داعش الداخلية أن الأشخاص المشاركين في هذا النشاط دفعوا أموال زكاة متعلقة بالنفط إلى ديوان الزكاة التابع للتنظيم في عام 2016، مما كشف عن إدارة التنظيم الأوسع نطاقا في الممارسة العملية.

47 - وشرع الفريق أيضا في إجراء تحليل متعمق لوزارة الجيش التابعة لتنظيم داعش، أو ديوان الجند، من خلال استعراض شامل لمواد الإثبات المتاحة ضمن الأدلة الموجودة في حوزة الفريق. وفي هذا الصدد، ركز تحليل بيت المال على كشوف مرتبات مقاتلي التنظيم التي كان يعدها ديوان الجند، حيث أشارت الأدلة إلى أن التنظيم كان لديه نظام محاسبي قوي، حيث كان بيت المال يعد ميزانيات شهرية وكشوف حسابات لكيانات التنظيم - بما فيها ديوان الجند - توفر معلومات عن النفقات الإجمالية لكل شهر، مقسمة بين مخصصات الأفراد والمخصصات التشغيلية. وساهم هذا التحليل في التوصل إلى فهم أفضل للهيكل العسكري والقيادي للتنظيم، بما يشمل أدوار المقاتلين الأجانب ومراكزهم.

48 - وشُرِع أيضا في إجراء استعراض شامل لأدلة تتمثل في الرسائل والوثائق التي أعدها تنظيم داعش فيما يتعلق باللجنة المفوضة، وهي إحدى الهيئات المركزية الحاكمة للتنظيم. وكشف هذا التحليل حتى الآن عن اتباع نهج شديد المركزية من القمة إلى القاعدة في إدارة الأراضي التي كان التنظيم يسيطر عليها، ولا سيما في العراق. وقد كانت اللجنة المفوضة، باعتبارها الجهاز الرئيسي لصنع القرار في التنظيم، تشارك في كل من الإدارة التنظيمية والعسكرية لما يسمى بخلافة الدولة الإسلامية في العراق والشام. ومما يثير اهتماما خاصا بالنسبة للتحقيقات الجارية التي يضطلع بها الفريق أن اللجنة المفوضة كانت تراقب عن كثب الشؤون المالية للتنظيم وكانت لها سلطة على المدفوعات العسكرية، بما فيها مكافآت ميدان المعركة المتعلقة الإنجازات العسكرية وشراء الأسلحة والإمدادات.

49 - وسيواصل الفريق خلال المرحلة المقبلة استكشاف استيلاء تنظيم داعش على نفط العراق وسيطرته عليه واستغلاله له. وسيستمر في تعزيز جميع مسارات التحقيق، ورسم خريطة لشبكة منشآت الخدمات المالية التي دعمت عمليات التنظيم بالبنية المالية اللازمة، وفي إيجاد فهم متعمق وقائم على الأدلة للهيكل القيادي للتنظيم وسياساته وعملياته المتعلقة بإدارة الثروات، والنظر في نهاية المطاف في مسؤولية القيادة العليا للتنظيم.

جيم - تشكيل فريق التحقيق والتسهيلات المتوافرة له

50 - يضم الفريق حاليا ما مجموعه 254 موظفا، من بينهم 172 موظفا تابعا له، و 11 موظفا مقدما من الحكومات، و 18 متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة. وظل ضمان التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي يمثل أولوية من أولويات الفريق، إذ تشكل النساء حاليا 50 في المائة من الموظفين الفنيين وموظفي الدعم، ويشمل ذلك التوازن بين الجنسين في المناصب الإدارية العليا داخل الفريق.

51 - واختُتِمَت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عملية تخطيط واسعة النطاق للقوة العاملة تضمنت مسحا للقوة العاملة الحالية للفريق والمهارات التي تتمتع بها، وحُددت الاحتياجات المستقبلية من المهارات، وأُثيرت مناقشات بشأن أفضل السبل لسد الفجوات من داخل هيكل ملاك الموظفين الحالي و/أو من خلال دعم إضافي من خارج الميزانية. ووضعت العملية في الحسبان الأفراد من غير الموظفين والموظفين المعينين بتمويل من خارج الميزانية، الذين اعتبر الفريق أن من الضروري للغاية إدراجهم في صيغة موسعة لإحصاءات التكافؤ بين الجنسين. وأحرز الفريق تقدما كبيرا في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الوظائف

الممولة من خارج الميزانية، وتشـــغل الإناث حاليا 50 في المائة من جميع هذه الوظائف. وما زال تعزيز التكافؤ بين الجنسين على نطاق هيكل فريق التحقيق بأكمله مستمراً من خلال الفريق العامل المعني بالتكافؤ بين الجنسين، الذي يعالج المسائل الجنسانية المتصلة باستقدام الموظفين والاحتفاظ بهم وببيئة العمل عموما.

52 - وزاد مرة أخرى، بالتشاور مع حكومة العراق، عددُ الخبراء الوطنيين المعينين في الفريق. ومن المتوقع أن يُعيَّن 6 خبراء وطنيين إضـافيين، باسـتخدام تمويل من خارج الميزانية وبملء الوظائف المتبقية الممولة من الميزانية العادية، وبذلك يصل العدد الإجمالي للخبراء الوطنيين العراقيين العاملين مع الفريق إلى 27 خبيرا.

53 - وفي حين أن حالات الإصابة المتفرقة بكوفيد-19 لا تزال تؤثر على كل من موظفي الفريق ومحاوريه الوطنيين، لم تعد عمليات الفريق تتأثر بشكل كبير بالجائحة ولا تزال جميع التدابير الوقائية اللازمة سارية.

توفير الدول الأعضاء للخبراء

54 - واصلت الدول الأعضاء دعمها للفريق من خلال توفير خبراء وفقا للفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 2379 (2017). ويوجد حاليا ما مجموعه 11 خبيرا قدمتهم السـلطات الوطنية في الاتحاد الروسـي والأردن والسويد ومصر. وساهمت بخبراء سابقا ألمانيا وفنلندا والمملكة العربية السعودية.

55 - وما زال الفريق يرحب بترشـيح الدول الأعضـاء لخبراء وطنيين لانتدابهم دعما لعمله. وعمم مكتب سـيادة القانون والمؤسـسـات الأمنية، في أيلول/سـبتمبر، دعوة لتقديم الترشـيحات، بدأ بها حملة جديدة لتقديم مرشـحين خبراء للاضـطلاع بدور يُنظَر إليه باعتباره دورا بالغ الأهمية في دعم التحقيقات الميدانية، وتحليل الأدلة واستثمارها، واستخدام برامجيات eDiscovery، وعلم الاستدلال الجنائي.

ثالثا - أنشطة التحقيق: جمع مواد الإثبات وتخزينها

ألف - جمع الأدلة المستندية والرقمية والمستمدة من شهادات الشهود

56 - تسـترشـد عملية جمع الأدلة المسـتندية التي يضـطلع بها الفريق بالحاجة إلى المسـاعدة في سـد ما حُدِّد في تحقيقاته من ثغرات في الأدلة. وبفضل النهج الشامل والمستمر والمتماسك المتبع حتى الآن في التعامل مع طيف مواد الإثبات التي يُحتمَل أن تكون ذات صـلة بالتحقيقات، اسـتطاع الفريق إعداد خريطة مفصلة لمجموعات الأدلة المستمدة من الحكومات والمستمدة من المجتمع المدني.

57 - وقد حفظ الفريق حتى الآن ما يزيد على 5,5 مليون صـفحة ورقية من الأدلة المسـتندية الموجودة في المحاكم على نطاق العراق وحولها إلى صـيغ رقمية قابلة للاسـتخدام، بما يتماشـى مع المعايير الدولية. وشمل هذا الجهد رقمنة 15 مجموعة مختلفة ثم الحصول على نسخ رقمية منها أو فهارس رقمية بمحتوياتها. وأنجز الفريق، خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، رقمنة وحيازة نسـخ مسـتمدة من إحدى منظمات المجتمع المدني. وقد أسـهم ذلك إسـهاما كبيرا في التقدم المحرز في إعداد موجز القضـايا المتعلق بالجرائم المرتكبة ضد المسيحيين.

58 - وواصـل الفريق أيضـا رقمنة ملفات القضـايا الواردة من المحاكم الموجودة في تازة خورماتو وبغداد والموصل وتكريت، وكذلك الموجودة في إقليم كردستان. ويدعم الفريق في الوقت الحاضر أنشطة الرقمنة في سـتة مواقع مختلفة ويقوم أسـبوعيا بتجهيز ما يقرب من 000 100 صـفحة. وقام الفريق، دعما لهذا العمل،

بتوظيف ما يزيد عن 30 من المتعاقدين الأفراد المحليين وتدريبهم على أفضل الممارسات المتعلقة بجمع الأدلة وحفظها وأرشفتها.

59 - واستمر الفريق في تطبيق نُهج تحقيق وتحليل صارمة على مجموعات واسعة النطاق من الأدلة المستندية. واضطلع الفريق، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بجولة إضافية من بعثات التقييم في المواقع المذكورة أعلاه ليعزز فهمه وحصره للمواد التي يُحتمَل أن تكون متاحة وذات صلة، وليوائم بمزيد من الفعالية والكفاءة أنشطة الرقمنة التي يضطلع بها مع مسارات التحقيق ذات الأولوية.

60 - ومن المتوقع أن يكون الفريق قد دعم، بحلول نهاية عام 2022، رقمنة أكثر من 7 ملايين صفحة من الأدلة المستندية الورقية المتاحة في العراق. ويعرب الفريق عن امتنانه للثقة المتجددة التي أبداها الاتحاد الأوروبي والمساهمة المالية التي قدمها دعما لهذا الجهد. ويود الفريق أيضا أن يشكر مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة خارجية الولايات المتحدة على دعمه المالي لعمل الفريق مع منظمات المجتمع المدني.

61 - وقد شرع الفريق، بالتوازي مع ذلك وبالتعاون مع السلطات العراقية، في تنفيذ عدة مشاريع لتعزيز القدرات بمشاركة القضاة في دهوك وأربيل من أجل الاستفادة من مواد الإثبات التي تم تنظيمها ورقمنتها ودمجها في قاعدة بيانات يمكن البحث فيها. ويكتسي توفير التدريب للقضاة على القانون الجنائي الدولي أهمية بالغة في المساعدة على بناء قدرة مستدامة للقيام بالتحقيقات والملاحقات القضائية لأعضاء تنظيم داعش في محاكمات عادلة وقائمة على الأدلة ومتسقة مع المعايير الدولية.

62 - ولا تزال المواد المفتوحة المصدر توفر للفريق مجموعة غنية من المعلومات والأدلة ذات الصلة التي لها قيمة إثباتية، حيث توجد بيانات يقاس حجمها بوحدات التيرابايت تؤرخ لحملات تنظيم داعش وأنشطته الدعائية. واستنادا إلى نهج الفريق المتمثل في تسخير التطورات التكنولوجية والتقنيات الناشئة والاستفادة منها خلال تحقيقاته، ما زال برنامج داخلي للتدريب المتعدد التخصصات في مجال التحقيقات المفتوحة المصدر يحسِّن الاستغلال الكفء والفعال لهذه الموارد الرقمية. واستفاد نحو 70 موظفا من مكاتب الفريق الثلاثة من هذا التدريب الذي استمر يوما واحدا وركز على الاعتبارات القانونية والمتعلقة الأمن السيبراني، وإخفاء هوية المستخدمين، وخطوات التحقيق ومنهجياته وفقا لأفضل الممارسات في مجال الاستدلال الجنائي. ومن الجدير بالذكر أن هذا التدريب هو تدريب مختصر يقدم إلى السلطات الوطنية من أجل إنشاء قدرة وإمكانيات في العراق محاكية لقدرة الفريق وإمكانياته. وتعززت مبادرة التدريب الداخلي هذه بشراء تراخيص لمستخدمي البرمجيات تتيح الاستخدام الكامل للشبكة العالمية دون التعرض لخطر الاستغلال أو تسرب البيانات أو إساءة استخدام الموارد. فبيئة برمجيات Silo تتيح جمع البيانات، في بيئة آمنة تحمي المستخدم أو المحلل عند إجراء التحقيقات على كامل نطاق الشبكة السطحية والشبكة العميقة والشبكة المظلمة.

باء - فتح المقابر الجماعية وتسجيل مسارح الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش

63 - استمر الفريق، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في دعم أعمال فتح المقابر في مسارح الجرائم التي بها مقابر جماعية في العراق، حيث نُفِّذَت هذه الأعمال لأغراض الاستدلال الجنائي في محيط قرية قني في سنجار، وتم التسجيل الأولي لمقبرة جماعية في تلعفر عند قاعدة حفرة جيولوجية كبيرة، مرتبطة باستخدام تنظيم داعش لها بشكل منهجي وعَرَضي أثناء احتلاله للمدينة كمسرح لعمليات الإعدام والتخلص من عشرات الضحايا المنتمين لمجموعات عرقية متعددة. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا التوسع في استخدام

مجموعة الأدوات التكنولوجية الخاصة بالفريق من أجل تسجيل مسارح متعددة لجرائم مزعومة تتعلق بأَسْر ضحايا حملة الاسترقاق التي نفذها التنظيم، وقواعد عمليات التنظيم في القرى التي كانت محتلة سابقا في سنجار والمنطقة المحيطة بها.

64 - ولا تزال الأدلة الجنائية المستمدة من هذه المواقع، إلى جانب الأدوات البصرية الرئيسية مثل الخرائط الثلاثية الأبعاد المرسومة باستخدام المسح الأرضي بأشعة الليزر، تؤدي دورا مهما في تأكيد الأدلة المستمدة من شهادات الشهود والأدلة المستندية التي حصل عليها الفريق. وبالإضافة إلى ذلك، تصرف بناء على معلومات جديدة وردت إليه بشأن مواقع جديدة في الأنبار وصلاح الدين يُحتمَل أن تكون بها مقابر جماعية خاصة بالتنظيم من أجل إجراء تقييم بأساليب الاستدلال الجنائي. ويود الفريق أن ينوه بالدعم الخارج عن الميزانية المقدم من الولايات المتحدة الذي يتيح تنفيذ هذا النشاط ذي الأولوية، بما في ذلك توسيع حافظة الاستدلال الجنائي لتشمل طائفة متنوعة من مسارح الجريمة المتصلة بالجرائم المرتكبة ضد الأقليات.

65 - ولا تزال للتعاون والشراكة القويين مع دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية التابعة لمؤسسة الشهداء ودائرة الطب العدلي التابعة لوزارة الصحة أهمية محورية في عمل الفريق في مجال التحقيقات، بالإضافة إلى الدعم الميداني المقدم من السلطات الكردية. وما زالت الاستراتيجية المشتركة للتحقيقات المتعلقة بالمقابر الجماعية التي جرى الاتفاق عليها بين الفريق وحكومة العراق، بالاقتران مع مبادرات التخطيط المشتركة التي جرت في أواخر عام 2021، توفر الإطار وخريطة الطريق لتحديد الأولويات في أنشطة التحقيقات المتعلقة بالمقابر الجماعية ولتنفيذ هذه الأنشطة في عام 2022. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ استراتيجية الاستدلال الجنائي المشتركة مع حكومة العراق بنجاح، حيث تحققت عدة أهداف مرحلية رئيسية.

66 - وانتهت أعمال الحفر في خمسة مواقع للمقابر الجماعية غرب قرية قني، في سفوح جبل سنجار في أواخر حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه 2022. وقني هي المكان الذي يُزعَم أنه شهد عمليات إعدام من جانب تنظيم داعش لأفراد من الطائفة الأيزيدية الفارين من المناطق التي استولى عليها التنظيم في أوائل آب/أغسطس 2014، منهم قرويون ذكور اختُطِفوا من تل البنات وتل القصر وكوجو. وقد استُخرج من هذا الموقع ما يزيد عن 45 جثة ورفات بشري آخر اختلط بعضها ببعض وأدلة مرتبطة بها، وذلك من خلال الجهود المشتركة التي اضطلع بها فريق من الخبراء الميدانيين التابعين لدائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي وحكومة إقليم كردستان. وبذلك يصل عدد مواقع المقابر التي تضم ضحايا جرائم داعش من الأيزيديين والتي يجري التحقيق بشأنها بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية إلى 31 موقعا.

67 - وأعد الفريق خرائط شاملة ثلاثية الأبعاد طوال أعمال فتح المقابر، وهي خرائط ستتيح إعادة بناء مسرح الجريمة في شكل رقمي دقيق عندما تقترن بالتسجيل الرقمي المفصل للرفات البشري والأدلة الذي يجري في الموقع بقيادة دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية. واتضح جليا الأثر البشري والبيئي على الموقع عن طريق التقييم المكتبي المسبق للصور الساتلية المؤرخة المفتوحة المصدر بغرض اكتشاف التغيرات الزمنية وبالتنقيب في البيانات التي تضمها الأدلة الموجودة بحوزة الفريق، إلى جانب الفحص الآني للمشهد الجنائي وقت إجراء أعمال فتح المقابر في الموقع. وهذا النهج ضروري لفهم طبيعة مسارح الجريمة القديمة هذه ومسارات التحقيق ذات الصلة التي سيسلكها الفريق.

68 - وجرى في منتصف تشرين الأول/أكتوبر تقييم مقبرة جماعية في تلعفر بأساليب الاستدلال الجنائي وتسجيلها بخريطة ثلاثية الأبعاد، في إطار الجهود المنسقة التي يضطلع بها الفريق بالاشتراك مع السلطات

الوطنية من أجل تحديد نطاق هذه المقبرة الجماعية ومداها. ويوجد الموقع ضمن حفرة جيولوجية تكونت بشكل طبيعي، يزيد عمقها عن 20 مترا ويزيد قطرها عند قاعدتها عن 30 مترا. ويُزعَم أن هذه المقبرة الجماعية استُخدِمَت كموقع للإعدام والتخلص من الجثث طوال احتلال داعش لبلدة تلعفر، الذي ارتبط بموجات من عمليات القتل المستهدف للأقليات، بما يشمل الأيزيديين والتركمان الشيعة. وتطرح المقبرة الجماعية مجموعة فريدة من التحديات بسبب طبيعة الموقع وتعقيده. وسيواصل الفريق تخطيطه المستفيض بالتعاون مع السلطات العراقية، لكي يتسنى تنفيذ جولة شاملة من أعمال فتح المقابر في الأشهر المقبلة. ومن الجدير بالذكر أن السلطات العراقية قامت خلال الفترة المشمولة بالتقرير بحملة ضخمة لجمع البيانات في تلعفر، وهو عنصر مطلوب لكي يتسنى إجراء عمليات تحديد هوية الضحايا بمطابقة الحمض النووي في المستقبل.

69 - ويكتسي النهج المتمحور حول الضحايا أهمية محورية في العمل الذي يضطلع به الفريق في مجال التحقيق في الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش، لأنه يتيح الوصول العادل إلى السلطات العراقية المسؤولة عن تسجيل ضحايا التنظيم، ويشكل تحديد الهوية بمطابقة الحمض النووي عنصرا من عناصر هذا الإطار. وبالإضافة إلى ما يُقدَّم بالفعل من دعم إلى دائرة الطب العدلي ودائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية في جهودهما الرامية إلى جمع البيانات وعينات الحمض النووي المرجعية من أقرب الأقرباء المقيمين في العراق، توسط الفريق في توفير دعم من السلطات الاتحادية في ألمانيا بموجب اتفاق المساعدة القانونية المتبادلة الخاص بها، لكي يتسنى القيام في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل بجمع البيانات وعينات الحمض النووي المرجعية من أفراد الجالية الأيزيدية المقيمين في ألمانيا، بدعم من السلطات العراقية. وفي إطار هذا البرنامج، قُدِّم للسلطات الوطنية تدريب على الدعم النفسي الاجتماعي من أجل كفالة تطبيق أفضل الممارسات الدولية عند التعامل مع الضحايا والناجين. وقد قام الفريق، علاوة على ذلك، بالتنقيب في الأدلة الموجودة في حوزته من أجل وضع قائمة شاملة بالأيزيديين الذين اختفوا نتيجة لجرائم داعش، وكشف رسميا عن هذه المجموعة من الأدلة للسلطات (دائرة الطب العدلي ودائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية) المسؤولة عن تحديد هوية ضحايا التنظيم الذين استُخرِجَت جثثهم من مقابر جماعية في العراق. ومن الجدير بالذكر أنه تم حتى الآن تحديد أكثر من 90 شخصا من المفقودين غير المسجلين وأكثر من 200 من أقاربهم الذين لديهم استعداد لتقديم عينات مرجعية من الحمض النووي لغرض تحديد الهوية، والذين لم يتواصلوا بعد مع السلطات الوطنية. ويمثل نطاق العمل الجاري هذا مؤشرا واضحا وملموسا على الشراكة القائمة مع حكومة العراق وعلى ما تتيحه من قيمة مضافة في تيسير الوصول إلى الفئة المتضررة على المستوى الدولي.

70 - وواصل الفريق العمل مع دائرة الطب العدلي في تنفيذ منصة برمجية حديثة جدا في مختبرها المخصص لتحديد الهوية بمطابقة الحمض النووي، حيث إنه من المقرر بحلول نهاية عام 2022 أن تتسلم السلطات الوطنية المشروع بالكامل وتتولى تنفيذه.

71 - وزاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير الزخم الذي يحرك عملية تسجيل مسارح جرائم داعش باستخدام جهاز المسح الأرضي بأشعة الليزر، بالإضافة إلى تسجيل المقابر الجماعية. وأفضى ذلك إلى إعداد نماذج دقيقة ثلاثية الأبعاد لمنازل الأَسْر المزعومة التابعة لداعش التي كان الضحايا المُختطَفون أو المُستعبَدون يُحتجزَون فيها، ولمقر التنظيم أو قواعد عملياته في قرى تل البنات ورامبوسي والقطنية. ويستند هذا العمل إلى الخبرة في مجال الاستخبارات الجغرافية المكانية ويستخدم المزيد من الأدوات الجغرافية المكانية من أجل فتح مسارات جديدة للتحقيق، وذلك بغرض التحقق من صحة الأدلة المستمدة من شهادات الشهود والأدلة المستندية والمفتوحة المصدر التي حصل عليها الفريق.

جيم - تخزين الأدلة وتحليلها وإدارتها

72 - ما زال الفريق يُحسِّن التشغيل الآلي لعملية تجهيز الأدلة الرقمية، وهو حاليا يضيف إلى قاعدة بيانات الاستعراض الخاصة به 000 350 وثيقة شهريا في المتوسط. ويتصدى الفريق حاليا، من خلال استغلاله للتكنولوجيات المساعِدة في الاستعراض وتكنولوجيات الترميز التنبؤي، للتحديات التي يطرحها التزايد المستمر لأحجام الأدلة الرقمية، مستعينا في ذلك بتحديد الوثائق وتصنيفها في مجموعات وثائقية محددة من أجل مساعدة المحققين في تركيز الاستعراض والتحليل على الوثائق التي لها أكبر صلة بمسارات التحقيق التي يسيرون فيها.

73 - وجرى تحسين أحد مسارات العمل الآلية المستخدمة حاليا في تجهيز الأدلة الرقمية، وذلك للاحتفاظ بدوال هاش تشفيرية لكل ما يُحدَّد من ملفات غير مستجيبة في فهرس رئيسي لدوال الهاش التشفيرية يجري تحديثه بشكل متزامن في جميع خواديم التجهيز من أجل تحسين فرز الصور المستخدمة في الاستدلال الجنائي واستبعاد البيانات غير المستجيبة منها، الأمر الذي يزيد من تقليص أوقات التجهيز.

74 - وأُدخِلَت على قدرات الترجمة الآلية تحسينات إضافية تتيح دعم ترجمة المزيد من أنواع الوثائق وإدخال تحسينات على الواجهة البينية، من بينها الاحتفاظ بقدر أكبر من التنسيقات الأصلية للوثائق، وتوفير القدرة على الترجمة إلى لغات متعددة، وتمكين القائمين بالاستعراض من التنقل بين اللغات في الواجهة البينية دون الحاجة إلى الانتقال إلى سجل منفصل أو استعراض نص غير منسق.

75 - ويعمل مشروع Zeteo بطاقته الإنتاجية الكاملة، ويثري أدلة الوسائط المتعددة بخاصيات التعرف على الأشياء، واكتشاف الوجه ومطابقته، وتحليل المشاعر، وتحويل الكلام المنطوق إلى نصوص مكتوبة بشكل آلي، والترجمة الآلية. ويتيح ذلك للمحققين أن يبحثوا في ملفات الصوت والفيديو والصور عن المفاهيم والأشخاص موضع الاهتمام فيما يتصل بمسارات التحقيق التي يسلكونها. ويركز التطوير الإضافي لقدرات مشروع Zeteo حاليا على تحديد مجموعات مقاطع الفيديو ذات المحتوى المماثل واكتشاف الأختام الموجودة على الوثائق والتعرف عليها.

رابعا - تحقيق المساءلة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية

ألف - التواصل والتعاون مع حكومة العراق، بما يشمل حكومة إقليم كردستان

76 - في تشرين الأول/أكتوبر، التقى المستشار الخاص برئيس العراق، عبد اللطيف جمال رشيد، ورئيس الوزراء المكلّف، محمد السوداني، فضلا عن مستشار الأمن القومي، قاسم الأعرجي. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، التقى المستشار الخاص بوزير الخارجية وظل على اتصال منتظم بنائب وزير الخارجية بصفته رئيسا للجنة التنسيق الوطنية. وقد أعربوا جميعاً عن دعمهم المستمر لعمل الفريق والتزامهم بالبناء على التعاون القوي بالفعل.

77 - وظل المستشار الخاص أيضا على تواصل برئيس القضاة ورئيس مجلس القضاء الأعلى من خلال اجتماعات منتظمة بهدف إحراز تقدم في أعمال التحقيق والعمليات التي يضطلع بها الفريق. وشمل هذا التواصل تعاونا وثيقا بشأن التخطيط للتدريب الذي قدم للجهاز القضائي العراقي في نورمبرغ في مجال

القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني. والتقى المستشار الخاص أيضا برئيسي محكمة تحقيق الكرخ ومحكمة نينوى لمكافحة الإرهاب لشكرهما على دعمهما لأعمال التحقيق التي يضطلع بها الفريق.

78 - وواصلت لجنة التنسيق الوطنية، التي يرأسها نائب وزير الخارجية، تقديم المساعدة في تيسير عمل الفريق، تمشياً مع اختصاصات الفريق ونتائج حلقة العمل المخصصة للمناقشات الاستراتيجية التي عقدت في كانون الثاني/يناير. وأدى النظراء العراقيون من أعضاء لجنة التنسيق الوطنية، ولا سيما مستشارية الأمن القومي، دورا أساسياً في تيسير إنجازات كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك رقمنة السجلات وأرشفتها، فضلا عن تقديم إحاطات إعلامية لمسؤولي الأجهزة الأمنية. ويعقد الفريق واللجنة حاليا اجتماعات مشتركة شهريا لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات المتفق عليها في حلقة العمل.

79 - وأعرب الفريق عن تقديره للدعم المستمر من جانب ممثلي حكومة إقليم كردستان. ولزيادة التعاون في مجال بناء قاعدة الأدلة بشأن الجرائم الدولية الأساسية، عقد المستشار الخاص وأعضاء الفريق اجتماعات مع رئيس مجلس القضاء الأعلى لإقليم كردستان ونائب المدعي العام. وقُدمت مساهمات هامة في أعمال التحقيق التي يقوم بها الفريق، ولا سيما من جانب وزارة الداخلية، ومكتب إنقاذ المختطفين الأيزيديين، وهيئة التحقيق وجمع الأدلة والمعالجة. ولا يزال الفريق يتواصل بانتظام مع منسق التوصيات الدولية ومكتبه، وهو ممتن بشكل خاص لدعمهما اليومي في تيسير التعاون الاستراتيجي والعملياتي بين الفريق وسلطات إقليم كردستان.

80 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار المستشار الخاص مكتب ومختبرات دائرة الطب العدلي العراقية والتقى برئيسها. وكانت الزيارة فرصة للاطلاع على العمل الجاري فيما يتعلق بالرفات البشري الذي استُخرج من المقابر الجماعية، وتحديد هويات ضحايا تنظيم داعش. وقد عزز الفريق شراكته مع كل من دائرة الطب العدلي ودائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية لدعم أعمال فتح المقابر وتحديد الهوية، وهو أمر بالغ الأهمية لجمع الأدلة الجنائية المتعلقة بولاية الفريق، ويكتسي أهمية خاصة في دعم أسر الضحايا وإتاحة دفن الموتى بطريقة تصون كرامتهم.

81 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز المستشار الخاص تركيزا خاصا على تحسين تبادل المعلومات مع حكومة العراق، تمشيا مع اختصاصات الفريق. وواصل الفريق توسيع وتعميق الترتيبات القائمة من قَبل التي وُضعت مع أعضاء مختارين من الجهاز القضائي في عام 2021 وأتاحت تبادل المعلومات ذات الصلة بالجرائم المالية المرتكبة فيما يتصل بأنشطة داعش في العراق. وعُرضت النتائج الرئيسية لتحقيقات الفريق في استخدام الأسلحة الكيميائية واستحداثها على أعضاء لجنة التنسيق الوطنية أثناء أحدث جلسة من سلسلة الجلسات التي قررها الفريق لنقل نتائج عمله في مجال التحقيق نقلا أفضل. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، عمل الفريق على نحو وثيق مع مستشارية الأمن القومي لوضع اللمسات الأخيرة على مسودة ترتيب لتمكين الفريق من إتاحة معلومات من شأنها دعم وضع العراق لحزم طلبات إدراج الأسماء في قوائم جزاءات مجلس الأمن، ودعم تجميد الأصول على الصعيد الوطني.

باء - تعزيز قدرة السلطات العراقية

82 - واصل الفريق البناء على المكاسب الكبيرة التي تحققت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق مع التبرع بنظام لمعلومات المختبرات (LIMS) مزود ببرامجية لمطابقة الحمض النووي إلى مختبر تحديد الهوية باستخدام الحمض النووي التابع لدائرة الطب العدلي. وقد تلقى علماء مختبر الحمض النووي تدريبا

إضافيا على تنفيذ هذه البرامجية الهامة، إذ جرى العمل أثناء ذلك جنبا إلى جنب مع الدائرة ومع بائع النظام. وتم، في هذا الصدد، إنشاء حزمة لتكييف البرامجيات، لضمان تلبية النظام لمتطلبات التشغيل اليومية المحددة للمختبر، بالنظر ارتفاع عدد الأشخاص المفقودين المطلوب تحديد هويتهم. وتُمكِّن المبادرة من التتبع الآلي لاستخدام الكواشف وصيانة الأدوات، وتعزيز قدرة إدارة المختبر على الميزنة والتخطيط للمستقبل استناداً إلى معرفة راسخة بمتطلبات المختبر وعبء عمله المتوقع على أساس العدد المتوقع من العينات المأخوذة من عمليات فتح المقابر الجماعية ذات الأولوية.

83 - وقدم الفريق الدعم التقني إلى دائرة الطب العدلي في أتمتة عمليات مطابقة الحمض النووي وغير ذلك من العمليات، مثل إعداد سجلات تجهيز العينات، والتقارير المتعلقة بالأساليب المستخدمة، والموظفين المعنيين، وتقارير إعادة الربط، وطلبات إعادة الاختبار، والتقارير المتعلقة بالعينات غير الصالحة. ومكن ذلك دائرة الطب العدلي من تتبع وتوثيق عملية اختبار الحمض النووي بأكملها وفقا للمعايير الدولية وإجراءات تسلسل العهدة. وسيدخل نظام معلومات المختبرات طور الإنتاج الكامل، وفي مقدمته مختبر الحمض النووي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. ولا يزال علماء الحمض النووي في الدائرة يشكلون القوة الدافعة لتنفيذ هذا المشروع، مدركين دائما للتحدي الذي يواجهونه في التحديد العلمي لهوية ضحايا جرائم داعش في العراق.

84 - وواصل الفريق الانتشار مع السلطات الوطنية لإجراء التقييمات الجنائية وفتح المقابر الجماعية في مواقع جرائم تنظيم داعش في العراق. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى بعثة التقييم المشتركة الموفدة إلى المقبرة الجماعية في بئر بتلعفر. وهو موقع معقد يتطلب تخطيطا وتنسيقا مشتركين قويين من أجل استخراج الأدلة الجنائية والرفات البشري على أفضل وجه ممكن، مع الحفاظ على سلامة فريق فتح المقابر.

85 - ومن خلال التنسيق الفعال مع لجنة التنسيق الوطنية ومستشارية الأمن القومي، وسع الفريق أيضا نطاق الدعم ليشمل أجهزة الأمن العراقية ذات الصلة. كما قدم الفريق في مقره دورتين تدريبيتين إضافيتين في مجالي الاستدلال الجنائي الرقمي والتحقيق المفتوح المصدر. وكان التدريب في هاتين الدورتين تدريبا عمليا باستخدام أحدث مختبر رقمي تم بناؤه هناك. وسجل جهازان أمنيان ما مجموعه ستة خبراء في هذه المبادرة. وسيقوم الفريق الآن بنشر معدات للاستدلال الجنائي والتبرع بها لهذين الجهازين بهدف بناء قدرات مستدامة في العراق.

86 - وفي إقليم كردستان، وبدعم متجدد من الاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع منسق التوصيات الدولية، واصل الفريق عمله مع ثماني سلطات محلية لتعزيز جمع وتنظيم ورقمنة وأرشفة المواد المتعلقة بتنظيم داعش. وتتكون الأدلة على جرائم التنظيم من وثائق وشهادات شهود ودعاوى قضائية ومقاطع فيديو وصور وتسجيلات صوتية.

87 - وقد أنجز الفريق بالفعل أربع جولات من عمليات جمع السجلات من هيئة التحقيق وجمع الأدلة والمعالجة في دهوك، ومكتب إنقاذ المختطفين الأيزيديين، وبشمركة الزيرفاني، وبشمركة الأسايش. وبدأ الفريق أيضاً رقمنة سجلات مكتب الإدعاء العام في أربيل التي تحتوي على 000 250 صفحة من السجلات تتعلق بأكثر من 000 3 قضية من قضايا داعش.

88 - وفي أواخر حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه، قُدمت إلى السلطات القضائية في محكمة نينوى لمكافحة الإرهاب ثلاثُ دورات تدريبية للمتابعة في مجال الاستدلال الجنائي الرقمي وتوجيهٌ في مكان العمل

بشأن المعدات التي سبق تقديمها في إطار المشروع التجريبي للفريق. وشكلت النجاحات والدروس المستفادة في إطار المشروع التجريبي المذكور أعلاه، الأساس لتوسيع نطاق حافظة الخبرات هذه ليشمل سلطات عراقية أخرى. وقدم الفريق تدريبا نظريا وعمليا شاملا لمدة ثلاثة أيام على التحقيقات المفتوحة المصدر في مختبره الجنائي في بغداد إلى ثلاث مجموعات منفصلة من المحققين من محكمة تحقيق الكرخ، ومحكمة التحقيق المركزية في الرصافة، ومستشارية الأمن القومي، وجميعهم شركاء رئيسيون يعكفون على التحقيق في جرائم داعش. وإضافة إلى ذلك، أدى تقييم شامل للاحتياجات أجري في آب/أغسطس إلى تقديم برنامج تدريب نظري وعملي في مجال الاستدلال الجنائي الرقمي مصمم خصيصا لمستشارية الأمن القومي، مقسماً على دورتين، مدة كلٍ منهما يومان، تم تقديمهما في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر. وعلى غرار النهج المتبع مع محكمة نينوى لمكافحة الإرهاب، سيقدم الفريق في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل معدات مخصصة في مجال الاستدلال الجنائي إلى ثلاث من جهات التحقيق في بغداد زودها الفريق بالتدريب في مجال الاستدلال الجنائي الرقمي. ويرمي هذا الجهد إلى اتباع نهج منسق على نطاق العراق إزاء الحصول على الأدلة الخاصة بساحات القتال وتحليلها بهدف إنشاء جماعة من الممارسين الذين يباشرون التحقيقات في جرائم تنظيم داعش تغطي النطاق الجغرافي للجرائم التي ارتكبها التنظيم في العراق.

89 - واستمر في الفترة المشمولة بالتقرير تقديم الدعم إلى قضاة التحقيق والمحققين العراقيين في إعداد ملفات القضايا لمقاضاة عناصر داعش على ما ارتكبوه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. ويعمل الفريق بانتظام مع محكمة تحقيق الكرخ ومحكمة التحقيق المركزية في الرصافة ومحكمة نينوى لمكافحة الإرهاب، فضلا عن السلطات القضائية وسلطات الادعاء في إقليم كردستان، لإعداد ملفات القضايا ضد الجناة المزعومين المعروف عنهم أنهم خارج العراق وما زالوا طلقاء. وقد أدى تحديد مجموعة من الجناة المحتملين الرئيسيين إلى طفرة في قدرة الفريق على المضي قدما في عمله، بما يتماشى مع اختصاصاته، وعلى تقديم الدعم إلى العراق لتمكينه من دعم قضايا الدول الثالثة على مستوى عملياتي معقول.

90 - وبالشراكة مع مستشارية الأمن القومي، بدأ الفريق إطارا للتعاون في المجالات المتصلة بإدراج الأسماء في قوائم جزاءات مجلس الأمن مع الكيانات العراقية المخصَّصة لذلك. ونُظمت حلقة عمل بشأن الجزاءات ومساءلة تنظيم داعش لأعضاء حكومة العراق المعنيين. وشكَّلت هذه المناسبة خطوة أولى في دعم الفريق للسلطات في عملية إدراج الأسماء في القوائم. وبالتوازي مع ذلك، بدأ الفريق، بالاشتراك مع السلطات العراقية، في تحديد الأفراد الذين يمكن طلب إدراج أسمائهم في قوائم الجزاءات. وتجري حاليا مناقشات واستعراضات أخرى لملفات هؤلاء الأفراد لضمان اتساقها مع معايير الإدراج في القوائم. وخلال الفترة المقبلة، يهدف الفريق إلى تقديم دعم تقني إضافي إلى السلطات للتمكين من تقديم عدد من الملفات إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.

91 - وواصل الفريق أيضا دعمه فيما يتعلق بإنشاء قسم مخصص لحماية الشهود داخل حكومة العراق. وبناء على طلب لجنة التنسيق الوطنية ووزارة الداخلية، وبالتنسيق الوثيق مع قسم حماية الشهود وبعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية في العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعد الفريق دورة تجريبية مدتها خمسة أيام لتدريب المدربين على حماية الشهود خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم تقديم هذه الدورة بنجاح في حزيران/يونيه. ويجري الفريق مناقشات مع حكومة إقليم كردستان بشأن تنفيذ دورة مماثلة لبناء القدرات في مجال حماية الشهود مصممة خصيصا لسلطات الإقليم.

92 - وبناء على طلب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وضع الفريق برنامجا تدريبيا على ثلاث مراحل يغطي المهارات النفسية - الاجتماعية الأساسية، وإدارة البرامج، ومهارات تدريب المدربين، ويستهدف عددا في حدود 80 أخصائيا اجتماعيا وأخصائيا نفسيا في دائرة الدعم النفسي - الاجتماعي ودائرة الحماية الاجتماعية للمرأة. وبدأ تقديم التدريب خلال الفترة المشمولة بالتقرير ومن المقرر أن ينتهي بحلول كانون الأول/ديسمبر. وعلاوة على ذلك، وبناء على طلب وزارة العدل، يعكف الفريق على وضع مجموعة أخرى لتدريب موظفي السجون العاملين مع المحتجزين على تقديم الدعم النفسي - الاجتماعي.

93 - وبالمثل، قدَّم الفريق التدريس المراعي لآثار الصدمات النفسية في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر إلى 24 ممثلا من دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي لإرشاد الجهود الهادفة إلى توفير نهج يركز على الضحايا في تنظيم الحملة التي سيجري فيها جمع بيانات سابقة للوفاة وعينات مرجعية من الحمض النووي من المزمع تنفيذها في المستقبل القريب، لا سيما في ألمانيا. ويهدف ذلك إلى ربط هذه المعلومات بالجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق وتوفير إمكانية الوصول العادل إلى الأقارب الراغبين في تسجيل أشخاص مفقودين وتقديم عينات من الحمض النووي لتحديد هوية الرفات البشري الذي استُخرج من المقابر الجماعية هناك.

جيم - العمل في شراكة مع جميع مكوّنات المجتمع العراقي

94 - يواصل الفريق إيلاء الأولوية لتواصله مع الجهات الفاعلة الدينية، ومجموعات الناجين، والمنظمات غير الحكومية وقادة فئات المجتمع، وذلك لضمان أن يسترشد في أعمال التحقيق التي يقوم بها بمعارف وخبرة جميع فئات المجتمع المتضررة في العراق.

95 - ولا يزال منتدى الحوار بين فريق التحقيق والمنظمات غير الحكومية يشكل منبرا هاما لتقاسم المعارف وتبادل أفضل الممارسات مع المنظمات غير الحكومية العراقية والدولية في المجالات ذات الصلة بأعمال التحقيق التي يقوم بها الفريق.

96 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، عُقد بالحضور الشخصي لأول مرة اجتماع المائدة المستديرة العام نصف السنوي الرابع لمنتدى الحوار. وكان المنتدى يعقد اجتماعاته افتراضيا منذ إطلاقه في كانون الأول/ديسمبر 2020. وجمع الاجتماع أعضاء الفريق مع 50 مشاركا من المنظمات غير الحكومية العراقية والدولية على حد سواء لمدة نصف يوم، جرى فيه تبادل الأفكار والانخراط في مناقشة حيوية بشأن مجالات التعاون مع دوائر المنظمات غير الحكومية. وناقش الفريق وممثلو المنظمات غير الحكومية أولويات الفريق في مجال التحقيق وكيف يمكن لمنظماتهم المساهمة في التحقيقات من حيث التواصل مع الضحايا والناجين. وإضافة إلى ذلك، أدلى متحدث من السكان الشبك بملاحظات، الأمر الذي يعكس التزام المنتدى بتخصيص حيز يتاح فيه الاستماع إلى الأصوات المختلفة لفئات المجتمع المتضررة.

خامسا - التعاون في دعم أنشطة فريق التحقيق

ألف - التواصل مع الدول الأعضاء وتقديم الدعم للإجراءات القضائية الوطنية الجارية

97 - واصل الفريق، عملا بالولاية المنوطة به واختصاصاته، العمل مع الدول الأعضاء لتعزيز مساءلة تنظيم داعش ودعم عدد متزايد من البلدان في هذا الأمر.

98 - وقام الفريق، في المرحلة الثانية من عمله لتعزيز المهارات التقنية للجهاز القضائي العراقي فيما يتعلق بالجرائم الدولية الأساسية، وبالتنسيق مع الأكاديمية الدولية لمبادئ نورمبرغ، بتنظيم دورة تدريبية حول القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي، في تشرين الثاني/نوفمبر في ألمانيا. وكان هدف الدورة هو مساعدة القضاة العراقيين على تعزيز مهاراتهم في التحقيق والمقاضاة العملية المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق. وجاءت هذه الدورة كخطوة متابعة لتعميق المعارف والمهارات العملية والخبرة الفنية لدى أعضاء رئيسيين في الجهاز القضائي العراقي سبق لهم المشاركة في دورات تدريبية أساسية ومتقدمة في مجال القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي.

99 - وقد كرر الفريق التأكيد باستمرار على استعداده للإسهام بخبرته، على نحو يمتثل تماما لولايته، لدعم وتوجيه أي مبادرة وطنية تهدف إلى اعتماد تشريع عراقي بشأن الجرائم الدولية الأساسية، مثل جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، كأساس قانوني للملاحقة القضائية لأعضاء تنظيم داعش في العراق على ما ارتكبوه من جرائم دولية.

100 - وبموازاة ذلك، واصل الفريق تعزيز قدرته على تقديم الدعم للإجراءات القضائية الوطنية الجارية في الدول الأعضاء. وطلب ما مجموعه 16 دولة عضوا مساعدة الفريق فيما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات القضائية الجارية. وساعدت قدرة الفريق على جمع شهادات شهود في إطار الاستجابة المباشرة لطلبات المساعدة، إلى جانب قدرته على تحديد ما يؤكد تلك الشهادات من مستندات تنظيم داعش الداخلية التي تم الحصول عليها من الأدلة الرقمية المستمدة من ساحات المعارك، مساعدةً كبيرة في دعم التحقيقات التي تجريها السلطات الوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الفريق الدعم لعدة تحقيقات يتوقع أن تفضي إلى إجراءات قضائية.

101 - وعلى وجه التحديد، واصل الفريق إجراء مقابلات مع الشهود بناء على طلبات من دول ثالثة في سياق التحقيقات الجارية ضد أعضاء تنظيم داعش المقيمين في بلدان أجنبية الذين تورط معظمهم في جرائم ضد الأيزيديين. وعلاوة على ذلك، يقوم الفريق بتحليل أدلة جمعت استجابة لطلبات محددة من عدد من الدول الأعضاء ولها علاقة بالتحقيقات المشتركة في شبكات تنظيم داعش الضالعة في الاسترقاق الجنسي، وذلك بغية إعداد موجز قضية عن أعضاء تنظيم داعش الذين تم تحديد هويتهم.

102 - وواصل الفريق دعم الشرطة الوطنية البرتغالية لمكافحة الإرهاب في قضية ضد أخين عراقيين من الموصل. وكما ذكر سابقا، حدد الفريق، بالتعاون مع الجهاز القضائي العراقي، مكان عدة شهود وأجرى مقابلات معهم. وتم إطلاع السلطات البرتغالية على أقوالهم، كما يسر الفريق إجراء مقابلات إضافية للسلطات البرتغالية معهم عن طريق وصلة فيديو. وأدت أنشطة التحقيق هذه إلى توجيه الاتهام مؤخراً لشخصين مشتبه فيهما بشأن عضوية تنظيم داعش والضلوع في جرائم حرب ارتكبت في الموصل، بما في ذلك اقتراف أعمال ضد أشخاص تنطوي على التسبب عمدا في معاناة شديدة أو إلحاق إصابة جسيمة بالجسم أو الصحة، والترحيل أو النقل غير القانونيين، أو الحبس غير القانوني. ومن المتوقع أن تبدأ المحاكمة في أوائل عام 2023.

باء - ضمان الاتساق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة

103 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثبت الفريق استعداده للعمل وفق نهج وحدة الأداء في الأمم المتحدة من خلال تعزيز طرائق التعاون مع شركائه منذ فترة طويلة داخل منظومة الأمم المتحدة، وأنشأ في الوقت نفسه أيضا قنوات تعاون جديدة.

104 - ومنذ نيسان/أبريل 2022، أصبح الفريق عضوا نشطا في الاتفاق العالمي لمكافحة الإرهاب. ولا يزال الفريق عضوا في الإطار العالمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة لرعايا البلدان الثالثة العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق. وهو عنصر فاعل داخل لجنة التنسيق التقنية في العراق المنشأة لتنفيذ هذا الإطار، وفي عملية تحديد النطاق المشتركة، والمحادثات التقنية التي تجري ضمن هذا الإطار بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وفي إطار هذه المناقشات، يواصل الفريق اقتراح مسائل ذات أولوية ستمهد الطريق لتقديم توصيات محددة من حيث مساءلة أعضاء تنظيم داعش وملاحقتهم قضائيا.

105 - ويستطلع فريق التحقيق فرص إقامة شراكات مع فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع فيما يتعلق بضم خبير إلى الفريق لتقديم الدعم في تعزيز القدرات والمعارف المتعلقة بالتحقيقات والملاحقات القضائية المتصلة بجرائم العنف الجنسي والجنساني.

جيم - التعاون مع الكيانات الأخرى

106 - استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير التواصل مع المؤسسات الأكاديمية وكيانات القطاع الخاص والجهات الشريكة الأخرى المستعان بها في أعمال الفريق.

107 - وأدت الجهود المشتركة بين الفريق والبرنامج التابع لجامعة ستانفورد والمعني ببحث آثار الصدمات على الصحة العقلية من منظور حقوق الإنسان إلى الانتهاء من *الدليل المرجعي الميداني للتحقيقات المراعية لآثار الصدمات النفسية* الموجود الآن قيد الطباعة والذي يشكل استكمالا *للدليل الميداني للتحقيقات المراعية لآثار الصدمات النفسية* الذي نُشر في عام 2021. وإضافة إلى ذلك، حافظت وحدة حماية الشهود ودعمهم على تعاون وثيق مع مجموعة متنوعة من المنظمات في تنفيذ دورات تدريبية على بناء القدرات النفسية الاجتماعية بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر 2022.

108 - وظل الفريق، مع الاتحاد الأوروبي، منخرطا بشكل كبير في شبكة وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية من أجل الملاحقة القضائية في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وشارك في دورتها الأخيرة التي عقدت في لاهاي في تشرين الثاني/نوفمبر، مدللاً بذلك على التزامه بدعم السلطات القضائية في جميع أنحاء أوروبا وخارجها. وواصل الفريق أداء دوره الحاسم كمنصة التحليل والتحقيق الخاصة بفريق التحقيق المشترك الذي أنشأته سلطتا الادعاء الوطنيتان للسويد وفرنسا للتحقيق في الجرائم الدولية الأساسية التي ارتكبتها عناصر تنظيم داعش ضد الأيزيديين.

سادسا - التشجيع على المساءلة عالمياً

109 - واصل المستشار الخاص، وفقا لولايته بموجب الفقرة 3 من قرار مجلس الأمن 2379 (2017)، بذل الجهود من أجل التشجيع في جميع أنحاء العالم على مساءلة تنظيم داعش عن الجرائم التي ارتكبها والعمل مع الناجين لضمان الاعتراف الكامل بمصالحهم في تحقيق مساءلة هذا التنظيم. وفي إطار مواصلة

اتباع النهج المعتمد في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، سعى المستشار الخاص إلى الاستفادة من الدروس المستخلصة من أعمال التحقيق التي يقوم بها الفريق في العراق من أجل الترويج لاتباع الممارسات الجيدة على الصعيد العالمي عند التحقيق في جرائم تنظيم داعش والملاحقة القضائية عليها.

110 - وفي آب/أغسطس 2022، شارك المستشار الخاص مع نادية مراد، مؤسسة ورئيسة مبادرة نادية، الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام 2018، وسفيرة الأمم المتحدة للنوايا الحسنة المعنية بكرامة الناجين من الاتجار بالبشر، في إحياء الذكرى السنوية الثامنة للإبادة الجماعية للأيزيديين، في شتوتغارت بألمانيا. ووفرت هذه المناسبة حيزاً للحداد وإحياء الذكرى للناجين وعائلاتهم وكذلك أفراد آخرون من الأيزيديين. وفي الوقت نفسه، حضر عدة ممثلين للفريق مراسم مماثلة في دهوك وفي فرانكفورت، بألمانيا.

111 - وفي أيلول/سبتمبر، شارك فريق التحقيق في مناقشة رفيعة المستوى نظمها المجلس الأطلسي على هامش اجتماعات الجمعية العامة حول موضوع "حماية الضحايا والشهود في محاكمات الجرائم الفظيعة: نداء إلى المحاكم والحكومات". وناقش الفريق وعرض أفضل ممارساته وجهوده لحماية ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والشهود عليها. وفي تشرين الأول/أكتوبر، حضر الفريق اجتماعا لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن لمناقشة الوضع في العراق. ونوقش مصير النساء الأيزيديات وعمليات المساءلة الجارية، كما شمل النقاش مبدأ "عدم الإضرار" والجهود المبذولة لتجنب تعرض الفتيات والنساء الأيزيديات للصدمات مجددا. وفضلا عن ذلك، أعيد التأكيد على أن اعتماد تشريع مناسب بشأن الجرائم الدولية الرئيسية في العراق أمر ضروري للملاحقة القضائية على هذه الجرائم.

112 - وحضر الفريق مؤتمرا دوليا رفيع المستوى بشأن أمن الحدود الدولية والإقليمية، والتعاون الإداري لمكافحة الإرهاب ومنع تنقل الإرهابيين، عقد في دوشانبي في تشرين الأول/أكتوبر في إطار الاتفاق العالمي لمكافحة الإرهاب وكثالث معلم مرحلي في سلسلة من هذه المناسبات.

113 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، استضاف فريق التحقيق، بالاشتراك مع سفارة العراق في مصر وجامعة الدول العربية، مناسبة خاصة في القاهرة حول مسؤولية القيادة وتحديد القادة ودور المقاتلين الأجانب في داعش. وتتمثل خطوة حاسمة في سبيل تحقيق المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في عدم الاقتصار على محاسبة الجناة ذوي الرتب الدنيا، ولكن أيضا أولئك الذين دبروا أو مكنوا من ارتكاب مثل هذه الجرائم، بما في ذلك القيادة العليا للتنظيم، التي يمكن أن تشمل قادة إقليميين أو متوسطي الرتب. ولذلك، اعتُبر التعريف القانوني لمسؤولية القيادة موضوعا قضائيا رئيسيا يهم الهيئات القضائية الإقليمية وأعضاء السلطة القضائية العراقيين.

114 - وأخيرا، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرع الفريق في نشاط جديد من أنشطة الشراكة، مع شركة SITU Research، لبدء إنتاج تكملة متعددة الوسائط لفيديو بشأن الجرائم المرتكبة في سجن بادوش وحوله.

سابعا - التمويل والموارد

115 - أحرز الفريق تقدماً في القيام بالمهام الأساسية لولايته عن طريق التمويل المقدم من الميزانية العادية، ولا سيما فيما يتعلق بالموظفين الحيويين الذين يمثلون الجزء الأكبر من احتياجاته من التمويل.

116 - ومكّنت الموارد الخارجة عن الميزانية الفريق من التوسع في أنشطته المتخصصة ودعم عمليات المساءلة وإحراز التقدم نحو تنفيذ الولاية. ومن خلال استكمال التمويل المقدَّم من الميزانية العادية، كفلت الموارد الخارجة عن الميزانية استدامة التحقيقات الميدانية والتحقيقات المواضيعية، فضلا عن مجالات التحقيق غير الممولة، مثل تدمير التراث الثقافي من قبل تنظيم داعش، ووحدة حماية الشهود ودعمهم، ومبادرات جمع البيانات السابقة للوفاة في الخارج، واستحداث تنظيم داعش واستخدامه للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

117 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رحب الفريق بمساهمات مالية إضافية قدمتها إلى صندوقه الاستئماني ألمانيا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وظلت أنشطة تعبئة الموارد تواجه تحديات بسبب استمرار الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 وتغيير أولويات التمويل المخصص، وتوجيهها للتصدي لأزمات عالمية أخرى.

118 - ويتواصل الحوار مع المانحين بشأن الدور الحاسم لاستدامة الأموال في ضمان إحراز تقدم نحو مساءلة تنظيم داعش. وثمة دلائل إيجابية على أن التمويل من خارج الميزانية سيستمر عند مستويات مماثلة في عام 2023. وما فتئ الفريق يشجع الدول الأعضاء وكذلك المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية على المساهمة بالمزيد من الأموال والمعدات والخدمات، دعما لتنفيذ ولايته، وفقا للفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 2379 (2017).

ثامنا - آفاق المستقبل

119 - سيواصل الفريق تنفيذ رؤيته الاستراتيجية واستراتيجية إنجازه المؤقتة، على النحو المبين في الفرع الثامن من تقريره السابق. وفي هذا الصدد، سيعطي الفريق الأولوية للمجالات التالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل:

- إنجاز تقارير تقييم القضايا فيما يتعلق بمجالات التحقيق ذات الأولوية التالية:
  - o الجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي والديني في العراق؛
  - o قيادة تنظيم داعش وهيكله التراتبي في الموصل وتلعفر؛
  - o الجرائم المرتكبة ضد فئات أخرى من المجتمع في سنجار وحولها؛
- الانتهاء من إعداد النتائج الأولية دعما لمسارات جديدة من التحقيق في إطار التحقيقات القائمة:
  - o الجرائم المرتكبة ضد السنة؛
  - o الجرائم المرتكبة ضد الكاكائيين والشبك والتركمان الشيعة؛
  - o جرائم تنظيم داعش ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية؛
  - o الدور الذي قام به ديوان تنظيم داعش للموارد الطبيعية والمدفونة (ديوان الركاز)؛
- دعم المزيد من عمليات فتح المقابر الجماعية ومواصلة مشروع رقمنة الأدلة وأرشفتها، بهدف توسيع نطاق الأدلة المتاحة لدعم أعمال التحقيق التي يقوم بها الفريق؛

- المضي قدما في الجهود الرامية إلى تبادل المعلومات مع السلطات العراقية، على سبيل المثال من خلال إبرام وتنفيذ الاتفاق المتعلق بإدراج الأسماء في قوائم جزاءات مجلس الأمن؛ وسيواصل الفريق أيضا إبقاء السلطات العراقية، بما في ذلك حكومة إقليم كردستان، على علم بالنتائج الرئيسية للتحقيقات التي يجريها الفريق؛
- زيادة تعزيز المساعدة المقدمة إلى الإجراءات الوطنية على الصعيد العالمي، بالتعاون مع السلطات العراقية.

120 - وسيواصل الفريق تنفيذ هذه الأولويات بالتعاون الوثيق مع حكومة العراق، بما في ذلك لجنة التنسيق الوطنية وحكومة إقليم كردستان، والجهات الشريكة الرئيسية في جميع أنحاء العراق، بما يشمل مجموعات الناجين وفئات المجتمع المتضررة والقيادات الدينية.

تاسعا - خاتمة

121 - شكَّل الانتقال نحو بناء قاعدة الأدلة وتبادل المعلومات مع العراق أولوية رئيسية للفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسيظل التقدم المحرز في هذين المجالين يساعد على ربط الأدلة التي يجمعها الفريق بأنواع أخرى من الأدلة وتيسير استخدام تلك الأدلة في التحقيقات والملاحقات القضائية الوطنية. ولا يزال يُخصَّص قدر متزايد من الوقت والموارد لهذين المجالين وسيزداد ذلك على مدى الفترة المشمولة بالتقرير المقبل من أجل المضي قدما في تنفيذ الولاية. بيد أن التحقيقات التي يجريها الفريق ظلت في الصدارة خلال الفترة المشمولة بالتقرير وشهدت إنجاز بعض المعالم المرحلية الرئيسية، منها تقييم القضايا المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد المسيحيين. ويعكس هذا التقدم التزام الفريق المستمر بتحقيق العدالة للضحايا والناجين من جرائم تنظيم داعش في العراق وفي جميع أنحاء العالم.

122 - وسيتحول تركيز الفريق خلال الفترات المشمولة بالتقارير المقبلة من التحقيق إلى تعزيز المساءلة. وهناك حاجة ماسة إلى إبراز عمل الفريق ومنتجاته، ليس على المستوى الوطني في العراق فحسب، بل وخارجه أيضاً. وسيكرس فريق التحقيق جهوده للترويج في جميع أنحاء العالم للمحاكمات القائمة على الأدلة بتهم ارتكاب جرائم دولية، وذلك في المؤتمرات والمناسبات والاجتماعات. والخطوة التالية هي الانتقال من جمع الأدلة إلى إعداد ملفات القضايا وتوزيع المعارف الكافية حيثما تدعو الحاجة إليها.